مما نسب لبعض علماء النحو على غير وجهه

دكتور / أحمد بن محمد عبد العزيز علام

الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، أحمدُ الله حمدا كثيرا أن وفقني لما يحب ويرضى وبعد .....

فلقد لفت نظري العديد من الآراء الموجودة في كتب النحو خاصة المتأخرين، وعند الرجوع لتوثيقها من مصادرها أجد تعارضا وتضاربا وتناقضا فيما نسب له، ولم أجد بحثا مستقلا اهتم بجمع هذه الآراء المنشورة بل تناول بعض المحققين أهمها التي تختص بصاحب الكتاب المحقق كما فعل المرحوم الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في مقدمة المقتضب، وكذلك الدكتور محمود الطناحي في مقدمة الأمالي الشجرية، والدكتور حسن الحفظي في مقدمة شرح الكافية للرضي، ووجدت بعض المحققين يشير عند تخريج الرأي إلى الترجمة للعالم ويغفل عن تخريج الرأي ، فآليت على نفسي أن أجمع ما تيسر لي من هذه الآراء المشكوك في صحة نسبتها لأصحابها وللأمانة فلست أنكر أن يكون لعالم النحو في المسألة الواحدة رأيان أو أكثر ، أو أنه رواه لبعض تلاميذه وخلت كتبه منه . لكن الذي شدني في هذا الموضوع أن بعض العلماء كالمبرد يكون له مؤلفات عديدة مطبوعة وبعضها مخطوطة وتلاميذه أعلام مشهورون وأعجب بعد ذلك كيف ينسب له على غير وجهه، وعلى غير ما وجد في مؤلفاته، ولم يروه عنه أحد من تلاميذه. وقد

لاحظت أن هذه الآراء المنسوبة إلى المتقدمين كسيبويه والأخفش والمبرد[1] والفراء والزجاج وغيرهم قد تداولتها كتب المتأخرين نقلا عن سابقيها دون تمحيص أو تثبت، وأخص من علماء النحو المتأخرين رحمهم الله جميعا: ابن مالك، وأبي حيان، والمرادي، والرضي، والأشموني . وإن قيل: إن هذه الآراء هي موجودة في كتب حديثة محققة، أقول: وجدت بعض المحققين أمينا في نسبة الآراء لأصحابها، ووجدت بعض الكتب لم تشر وتغاضت عن صحة النسبة، ووجدت بعض الكتب عند موضع التوثيق يترجم لصاحبه ولا يوثق الرأي من مصدره، ووجدت بعض المحققين يتابع ما تناقلته الكتب دون تمحيص أو رجوع للمصادر الرئيسة لتوثيق الرأي. وأعتقد أن توثيق نسبة الرأي لصاحبه يستلزم جهدا مضنيا فعلى الباحث أن يرجع أولا لمؤلفات صاحب الرأي ويتوثق من أنه لم يرجع عن رأيه في بعض مؤلفاته الأخرى، فإن لم يعثر عليه فيرجع إلى مخطوطاته ويطالعها عله يجده فيها، فإن لم يجد فليرجع إلى تلاميذه الذين رووا عنه، فإن التلميذ بمثابة المؤلف،

(١) تناولت في رسالتي للماجستير الباب الثالث ص ٢٦٥ : ٣٣٦ بعض آراء المبرد التي نسبت له خطأ، لم أتناول أي رأي منها في هذا البحث، وقد بلغت هناك أربعة عشر رأيا سأذكر عنوانها فقط: ١- حكم إضافة الصفة المشبهة إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف ٢– قضية كان وأخواتها باعتبار الدلالة ٣ – حكم تقديم خبر (ليس) عليها ٤ – تكرار لام الابتداء مع خبر إن ومعموله ٥ – لا النافية للجنس إذا دخلها معنى التمني ٦ – حكم رفع أو نصب (زيد) في قولهم : أزيدٌ ذُهب به؟ ٧ – إعراب اسم الفاعل في قولهم: أقاعدا وقد سار الركب؟ ٨ – عامل الحال وصاحبه في قولهم: أما صديقا فليس بصديق ٩ – حكم تعريف التمييز في نحو : سفه زيد نفسه ١٠ – وقوع (أحد) بعد إيجاب يراد به العموم ١١ – إضافة (أب) و(أخ) إلى ياء المتكلم ١٢ – هل تكون (بل) العاطفة ناقلة حكم النهي والنفي لما بعدها أم لا ؟ ١٣ - حكم استعمال (أي) في نداء القريب ١٤ – اختيار رفع أو نصب تابع المنادى إذا كان نسقا مقرونا بأل . انظر رسالتي للماجستير بعنوان آراء المبرد وموقف ابن مالك منها في شرح التسهيل . جامعة الأزهر كلية اللغة العربية .

فإن لم يعثر فليرجع إلى تلميذ التلميذ عله قد رواه عنه، فإن لم يجد فيظن أنه بأحد مؤلفاته المفقودة، ثم بعد ذلك يشير إلى الكتب التي نسبت هذا الرأي له ، وبذلك نستطيع نحصر هذه الآراء، ونحدد موطنها .

ولا أدعي أنني قد حصرت واستقصيت مثل هذه الآراء التي تحتاج إلى تدقيق في صحة نسبتها لأصحابها، فلعل من يأتي بعدي يكمل مابدأته .

وقد قسمت البحث إلى ثلاثة مبحثين: المبحث الأول الآراء النحوية وهي ثلاثة وعشرون رأيا، والمبحث الثاني: مطلبين : أ- الآراء الصرفية ، ب – أوهام في شواهد شعرية وبعض النصوص وهي ثلاثة شواهد ونص واحد ، واحدة، فالمجموع تسعة وعشرون رأيا، وكانت طريقتي في تناول الرأي أن أضع لكل مسألة رقما بالترتيب، ثم أكتب عنوانا للمسألة، وأقدم للمسألة بإيجاز وبعد ذلك أتناول الرأي المنسوب على غير وجهه، وأذكر من نسبه، ثم أذكر الرأي الصحيح الذي ورد عن صاحبه وأوثقه من مصادره، وختمت البحث بأهم النتائج ، وأتبعت ذلك بفهارس متنوعة للبحث .

المبحث الأول
الآراء النحوية

١ - نوع التنوين في (جوارٍ)

قال التبريزي: ((فأما التنوين في جوارٍ ونحوه ففيه مذهبان: أحدهما أن يكون عوضا من المحذوف من قبل أن الأصل فيه جواري فحذفت الضمة لثقلها على الياء، وحذف التنوين؛ لأن الاسم لا ينصرف ، وذهب الياء لأنها في أثقل الجموع، ثم أدخل التنوين عوضا من هذه الحذوف، والمذهب الثاني أن يكون لما حذفت هذه الأشياء بقيت الكلمة لا على وزن مفاعل ولا على وزن مفاعيل فانصرفت فيكون تنوينه تنوين صرف، لا عوضا من المحذوف))[١] . ونسب ابن يعيش[٢] الرأي للخليل وسيبويه وهو خطأ؛ لأن سيبويه نص في كتابه على أن التنوين في جوارٍ ونحوه تنوين العوض قال سيبويه: ((واعلم أن كل شئ من بنات الياء والواو كان على هذه الصفة فإنه ينصرف في حال الجر والرفع ، وذلك أنهم حذفوا الياء فخف عليهم فصار التنوين عوضا))[٣] ، وقوله : (فإنه ينصرف في حال الجر والرفع)) فالمقصود به أن ينون تنوين العوض.

والصواب أن القول بأن تنوين (جَوَارٍ) تنوين صرف بلا عوض هو للزجاج[٤] وليس لسيبويه ، وأما قول سيبويه فهو (فإنه ينصرف في حال الجر والرفع) .

(١) شرح اللمع للتبريزي ص ٣٦٣ .
(٢) شرح المفصل ١ / ٦٣ .
(٣) الكتاب ٢ / ٦٤ .
(٤) انظر ما ينصرف وما لاينصرف ١١٢ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٥٨ ، وشرح اللمع للتبريزي ص ٣٦٣، حاشية رقم ٣ .

٢- وقوع الماضي حالا

الحال يقع مفردا وجملة وشبه جملة ، فإذا وقع الحال جملة وكانت الجملة فعلية مصدرة بفعل ماض مثبت غير تال لـ (إلا) وغير متلو بـ (أو) فإنه يجوز فيه ربط جملة الحال بصاحبها بالواو وحدها ، أو بالواو والضمير معا ، فإن كان الربط بالواو وحدها وجب الإتيان بـ(قد) بعد الواو نحو حضر محمد وقد انطلق بكر ، وإن كان الربط بالضمير، أو الضمير والواو معا جاز إثبات "قد" وحذفها. ويرى جمهور البصريين لزوم "قد" مظهرة أو مقدرة مع الماضي المثبت مطلقا سواء أكان الربط بالواو أم بالضمير أم هما معا . قال ابن الشجري في المجلس الحادي والسبعين: ((وأما الجملة الفعلية فلا يخلو الفعل أن يكون حاضرا أو مستقبلا أو ماضيا، فإن كان حاضرا حسن وقوعه فى موضع الحال، كقولك: جاء زيد يسرع، ومنه قول الحطيئة[١] :

مَتى تَأتِهِ تَعشو إلى ضَوءِ نارِهِ * تَجِد خَيرَ نارٍ عِندَها خَيرُ مُوقِدِ**

وإن كان ماضيا لم يحسن وقوعه فى موضع الحال إلا ومعه (قد) كقولك: جاء زيد قد عَرِقَ، وذلك أنَّ (قد) تقرّبه إلى الوقت الحاضر، وكان أبو الحسن الأخفش يجيز إيقاعه حالا و (قد) مقدّرة فيه، واحتجّ بقول الله تعالى[٢]: ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ قال: أراد قد حصرت، وهذا لايجيزه سيبويه، وحمل الآية على غير هذا .)) [٣] .

وبالرجوع إلى معاني القرآن للأخفش [٤] وجدته عند حديثه عن الآية السابقة لم يصرح بهذا الرأي الذي نسبه ابن الشجري إليه . ومن حروف المعاني التي حذفت وقدرت "قد"

(١) ديوان الحطيئة ص ٧٠ .
(٢) من سورة النساء ، الآية ٩٠ .
(٣) الأمالي الشجرية ٣ / ١٢ ، ١٣ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ٢٤٤ .

في قوله تعالى[1]: ﴿ قَالُوٓاْ أَنُؤۡمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلۡأَرۡذَلُونَ ﴾ أي وقد اتبعك الأرذلون، أي أنؤمن لك في هذه الحال ؟ وإنما وجب تقدير "قد" ههنا لأن الماضي لا يقع في موضع الحال إلا ومعه "قد" ظاهرة أو مقدرة))[2] . والحقيقة أن هذا رأي جمهور البصريين[3] وتابعهم في ذلك الفراء من الكوفيين قال الفراء: ((وقولك للرجل: أصبحت كثُر مالُك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك ، لأنهما جميعا قد كانا فالثاني حال للأول ، والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها ومثله في كتاب الله [4] :﴿ أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ ﴾يريد – والله أعلم – جاءوكم قد حصرت صدورُهم))[5]

٣ - مجيء المضارع (تؤمنون) و(تجاهدون) بمعنى الأمر في قوله تعالى

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[6]

نسب ابن الشجري[7] وأبو حيان[8] إلى المبرد أن معنى (تؤمنون) و(تجاهدون) : آمِنوا وجاهِدوا فمعناه الأمر بدليل الجزم في قوله تعالى [9] ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡ وَيُدۡخِلۡكُمۡ ﴾ .

قال ابن الشجري: ((واختلف النحويون في قوله تعالى: ﴿ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ

(١) من سورة الشعراء، الآية ١١١ .
(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ١٤٦ ، وكرر ابن الشجري الكلام على وقوع الماضي حالا بتقدير"قد" في المجلس الثاني والخمسين ٢/٢٧٥ .
(٣) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢ / ٨٩ ، والأصول ١ / ٢٥٤ ، والتبيين ٣٨٦ .
(٤) من سورة النساء الآية ٩٠ .
(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٤ ، ٢٨٢.
(٦) من سورة الصف ، الآية ١٠ ، ١١ .
(٧) الأمالي الشجرية ١ / ٣٩٥ / ٣٩٦ ، المجلس الثالث والثلاثون .
(٨) البحر المحيط ٨ / ٢٦٣ .
(٩) من سورة الصف ، الآية ١٢ .

عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ فذهب أبوالعباس المبرد إلى أن قوله (تؤمنون) و(تجاهدون) آمِنُوا وجَاهِدُوا، واستدل بالجزم في قوله تعالى[1] ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ ﴾ لأنه جواب الأمر الذي جاء بلفظ الخبر فهو محمول على المعنى ودل على ذلك أيضا أنه في حرف عبد الله[2] (آمِنوا وجاهِدوا)))[3]، والذي ورد عن المبرد في المقتضب غير ما نسبه ابن الشجري، قال المبرد في المقتضب: ((هذا باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها، وتلك الأفعال جواب ما كان أمرا أو نهيا أو استخبارا، وذلك قولك: ائت زيدا يكرمك، و لا تأت زيدا يكن خيرا لك وأين بيتك أزرْك، وإنما انجزمت بمعنى الجزاء لأنك إذا قلت: ائتني أكرمك فإنما المعنى ائتني فإن تأتني أكرمك لأن الإكرام إنما يجب بالإتيان، وكذلك لا تقم يكن خيرا لك لأن المعنى فإن لم تقم يكن خيرا لك وأين بيتك أزرك، إنما معناه إن تعلمني أزرك، وقال الله عز وجل :﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾، ثم ذكرها فقال:﴿ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾، فلما انقضى ذكرُها قال: ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾، لأنه جواب لـ(هل)))[4] . فقوله ((ثم ذكرها)) أي ذكر التجارة فبينها وفسرها بقوله (تؤمنون بالله) ، ثم بين المبرد جواب الطلب بقوله (قال (يغفرْ لكم) لأنه جواب لـ(هل))) أي جواب للطلب المتمثل في الاستفهام بـ(هل)

وقال أيضا المبرد أيضا في موضع آخر من المقتضب: ((فأما قوله تعالى :﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ

(١) من سورة الصف ، الآية ١٢ .
(٢) يقصد قراءة عبد الله بن مسعود (آمِنوا وجَاهِدوا) على الأمر فيهما، معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٢ البحر المحيط ٨ / ٢٦٣، الدر المصون ٦ / ٢١٢ .
(٣) الأمالي الشجرية ١ / ٣٩٥ / ٣٩٦ ، المجلس الثالث والثلاثون .
(٤) المقتضب ٢ / ٨٢ .

﴿ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ ثم قال تؤمنون بالله ورسوله فإن هذا ليس بجواب، ولكنه شَرْحُ ما دُعوا إليه، والجواب (يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم)، فإن قال قائل: فهلاَّ كان الشرح (أن تؤمنوا) لأنه بدل من التجارة ؟ ....)) [1] فكلام المبرد واضح وصريح في الموضعين بأن جعل جملة (تؤمنون) عطف بيان للتجارة في محل جر، و(يغفرْ) مجزوم لأنه في جواب الأمر المتمثل في الاستفهام بـ(هل) ويؤكد ذلك قوله على (تؤمنون بالله ورسوله) : ((فإن هذا ليس بجواب ، ولكنه شرح ما دُعوا إليه ، والجواب يغفر لكم))

وبعد توضيح رأي المبرد في الآية أستطيع أن أقول: إن ما نسبه ابن الشجري وأبو حيان للمبرد غير صحيح، والصواب أن ما نسبوه للمبرد هو رأي الزجاج فهو الذي جعل (يغفر) جوابا لـ(تؤمنون) لأنه بمعنى آمِنوا بصيغة الأمر قال الزجاج: ((وقوله يغفر .....هذا جواب (تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون) لأن معناه الأمر، المعنى: آمِنُوا بالله وجَاهِدُوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم يغفر لكم ذنوبكم. أي إن فعلتم ذلك يغفر لكم. والدليل على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود: آمِنُوا بالله ورسوله، وقد غَلِطَ بعض النحويين فقال: هذا جواب (هل) وهذا غلطٌ بيِّن)) [2]

(١) المقتضب ٢ / ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ١٦٦ ، كما ورد هذا الرأي منسوبا للزجاج في شرح المفصل ٧ / ٤٨ .

٤ – علامة الإعراب الأفعال الخمسة

ذهب الجمهور إلى أن الأفعال الخمسة تعرب رفعا بثبوت النون، ونصبا وجزما بحذف النون. ونسب السهيلي[١] وأبو حيان[٢] والسيوطي[٣] للأخفش إعرابها بحركات مقدرة قبل حروف اللين، والنون دليل عليها، والمثبت الوارد عن الأخفش في معاني القرآن[٤] عند تفسيره لقوله تعالى[٥]: ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي وَكَادُواْ يَقْتُلُونَنِي ﴾ على غير ما نسبه السيوطي للأخفش، قال الأخفش: ((فثبتت فيه نونان واحدة للفعل والأخرى للاسم المضمر، وإنما ثبتت في الفعل لأنه رفع . ورفع الفعل إذا كان للجميع والاثنين بثبات النون، إلا أن نون الجمع مفتوحة، ونون الاثنين مكسورة))، فهذا نص صريح من الأخفش يرفع الأفعال الخمسة بثبوت النون. ورغم أنه لم يتحدث عن جزمها ونصبها إلا أنني أرجح أنه عند الأخفش بحذف النون وذلك لأن ثبوت النون في الرفع، مقابل لحذفها في حالتي الجزم والنصب. وبذلك يمكننا أن نقول إن رأي الأخفش في إعراب الأفعال الخمسة الرفع بثبوت النون، والنصب والجزم بحذف النون، وهذا هو رأي الجمهور نفسه. ولعل الدافع في نسبة السيوطي للأخفش الرأي القائل بأن إعراب

(١) نتائج الفكر ١٠٩ ، ١١٠ .
(٢) الارتشاف ١ / ٤٢٠ .
(٣) الهمع ١ / ٤٨ .
(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ١٨ .
(٥) من سورة الأعراف ، الآية ١٥ .

الأفعال الخمسة بحركات مقدرة قبل حروف اللين، والنون دليل عليها، هو قياسه على رأي الأخفش في إعراب جمع المذكر السالم على حده، فالأخفش يرى أن الإعراب في جمع المذكر السالم بحركات مقدرة في الحرف الذي قبل والواو والياء وهذه الحروف الثلاثة دلائل علي الإعراب[١] وهو مذهب المبرد والمازني والزيادي أيضا، قال المبرد: ((والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها كما كان في الدال من زيد ونحوها ولكنها دليل على الإعراب لأنه يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ولا يكون إعراب إلا في حرف))[٢]، وقال ابن مالك: ((وأما القول الثالث وهو أن الإعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الإعراب قبل طرو التثنية والجمع وأن حروف اللين المتجددة دلائل عليه فهو قول الأخفش[٣] والمبرد)) [٤]

(١) الكتاب ١/١٨، ١٧، المقتضب ١/٥- ٢/١٥٣،١٥٤ – الكامل ١/٣٠٤،٣٠٥ – كتاب الشعر١ / ١١٨ والتعليقة ١/٢٦،٢٨ – شرح اللمع للتبريزي ، الإنصاف ١/٣٥ – أسرار العربية ٥٢- شرح المفصل ١/٥١ شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١ ، شرح التسهيل ١/٧٣ شرح الكافية الشافية ١/١٨٥ شرح الكافية للرضي ١/٢٩ التذييل والتكميل ١/٢٧٣ الارتشاف ١/١٥٢ شرح التسهيل للمرادي ١/٧٦ : ٧٤ شرح ابن عقيل ١/٥٩، والهمع ١/٤٨ الأشموني ١/٩١.

(٢) المقتضب ٢/١٥٤ .

(٣) ورد هذا الرأي منسوباً إلي الأخفش في المقتضب ٢/١٥٤ وشرح التسهيل والتذييل والتكميل ١/٢٧٣ .

(٤) شرح التسهيل ١/٧٥ .

٥ - الخلاف في حرفية أو اسمية (ما) المصدرية

ومن ذلك قول الرضي : ((و(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش والرماني والمبرد))[١]. والصحيح أن المبرد ذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش، ووصف الأخفش بأنه خلّط، فقال: ((و(ما) عند سيبويه إذا كانت والفعل مصدرا بمنزلة (أن) والأخفش يراها بمنزلة الذى مصدرا كانت أو غير مصدر ، وسنشرح ما ذكرنا شرحا بينا شافيا إن شاء الله . وتقول: أن تأتيَني خيرٌ لك، فليس فى تأتيني ذكر لـ(أن)، ولو قلت: رأيت الذى تقوم لم يجز؛ لأنك لم تَرْدُد إلى (الذى) شيئا وهو اسم حتى تقول: رأيت الذى تقوم إليه، ولو قلت: بلغني أنك منطلق لم تردد إلى (أن) شيئا ،ولو قلت: جاءني مَنْ إنك منطلق لم يجز حتى تقول: إنك منطلق إليه أو عنده. فهذا أمر الحروف، وهذه صفات الأسماء. فأما اختلاف الأخفش، وسيبويه فى (ما) إذا كانت والفعل مصدرا فإن سيبويه كان يقول: إذا قلت: أعجبني ما صنعتَ فهو بمنزلة قولك: أعجبني أن قمت. فعلى هذا يلزمه: أعجبني ما ضربت زيدا؛ كما تقول: أعجبني أنْ ضربت زيدا، وكان يقوله. والأخفشُ يقول: أعجبني ما صنعت، أى: ما صنعته؛ كما تقول: أعجبني الذى صنعته، ولا يجيز: أعجبني ما قمت؛ لأنه لا يتعدى، وقد خلّط ، فأجاز مثله، والقياسُ والصواب قولُ سيبويه .)) [٢]

فكلام المبرد السابق صريح في أن (ما) المصدرية حرف بدليل قوله (والقياس والصواب قول سيبويه) في حين أنه ضعف رأي الأخفش ووصفه بالتخليط . أما عن سبب ما

(١) شرح الكافية للرضي ٣ / ٥٢ .
(٢) المقتضب ٣ / ٢٠٠ .

نسبه الرضي وغيره إلى المبرد على غير وجهه فقد يكون بسبب نص آخر للمبرد ورد في المقتضب وهو ((فإذا قلت: ما عدا، وما خلا لم يكن إلا النصب؛ وذاك لأن (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل، نحو بلغني ما صنعت، أي صنيعك إذا أردت بها المصدر فصلتها الفعل لا غير وكأنه قال مجاوزتهم زيدا)) [1] ، وأقول :لست جازما أن الرضي ومن تابعه في هذه النسبة للمبرد ظنوا أن المبرد يقصد بعبارة (وذاك لأن "ما" اسم فلا توصل إلا بالفعل) فظن أن المبرد يرى باسمية (ما) المصدرية، والحقيقة أن عبارة المبرد (وذاك لأن (ما) اسم فلا توصل إلا بالفعل) يقصد بها أنها تؤول مع ما بعدها باسم وهو المصدر فهي حرف عنده بدليل أنه تأول المصدر فقال: (أي صنيعك) .

(١) المقتضب ٤ / ٤٢٧ ، وهو ما ذهب إليه الشيخ عضيمة أيضا في تحقيقه .

٦ - حذف التنوين من المبتدأ النكرة في قولهم: (سَلامُ عليكم) بدون تنوين

من مسوغات الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة دعاء [١] كقوله تعالى[٢] : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ بتنوين (سلام) ، ونسب البغدادي [٣] للمبرد أنه حكى عن العرب: (سَلامُ عليكم) بدون تنوين، ولم يرد ذلك عن المبرد، وإنما رُوِي ذلك عن الأخفش وليس المبرد ، وأثبت ذلك للأخفش كل من ابن جني [٤]، وابن هشام[٥] وابن عقيل[٦]، قال ابن جني: ((وَحُذِفَ التَّنْوِينُ كَمَا حُذِفَ فِيْهَا، حَكَاهُ أَبُوالحَسَنِ[٧] مِنْ قَوْلِهِمْ : (سَلامُ عَلَيْكُمْ) ؛ وَذَلِكَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ)) [٨]، وقال: ((على أن أبا الحسن قد حكى عنهم " سلامُ عليكم " غير منون، والقول فيه: إنَّ اللفظة كثرت في كلامهم فحُذف تنوينُها تخفيفا كما قَالَوا: لم يَكُ ولم يُبَلْ ولا أَدْرِ)) [٩] .

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٢٢٠ .
(٢) من سورة الصافات ، الآية ١٣٠ .
(٣) الخزانة ١ / ١٤٩ .
(٤) سر صناعة الإعراب ٢ / ٢٠٢ ، والتمام ٣٠٤ .
(٥) المغني ٥٨٧ .
(٦) شرح ابن عقيل على الألفية ١ / ١٨٠ ، وهو يرى بأن (سلامُ) أصلها: السلام، حذفت (أل) شذوذا .
(٧) يعني الأخفش .
(٨) التمام ص ٣٠٤ .
(٩) سر صناعة الإعراب لابن جني ٢ / ٢٠٢ .

٧ - رفع الاسم المعرف بأل بعد ضمير الفصل في باب (ما) و (ليس)

ضمير الفصل هو ضمير بصيغة المرفوع المنفصل يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة، ويقع ضمير الفصل بين المبتدأ أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكونا معرفتين أو أن يكون الخبر اسم تفضيل، وأجاز الفراء وهشام الضرير ومن تابعهما من الكوفيين[١] كون ما بين ضمير الفصل نكرة مستدلين بقوله تعالى[٢]: ﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ على تقدير أن (أربى) خبر كان.

واختلف في تسمية ضمير الفصل، فالبصريون يسمونه ضمير الفصل؛ لأنه فصل بين الخبر والتابع أي أنه يفصل بين ما قبله وما بعده بدلالته على أنه ليس من تمامه بل هو خبره، والكوفيون يسمونه عِمَادا؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة في بيان أن الثاني خبر لا صفة. كما يسميه بعض الكوفيين دعامة ؛ لأنه يُدعم به الكلام أي يُقوَّى به ويُؤَكَّد. كما اختلف في موضع ضمير الفصل من الإعراب، فيرى البصريون أن ضمير الفصل ملغيٌ، فلا محل له من الإعراب مع كونه ضميرا، ويرى فريق من البصريين أنه حرف، ويرى الخليل أنه باق على اسميته ولا محل له من الإعراب ولا تؤثر فيه العوامل، ونظيره اسم الفعل و(أل) الموصولية . ويرى الكوفيون أن ضمير الفصل غير ملغي فله محل من الإعراب، ومحله بحسب ما بعده عند الكسائي؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون حكمه كحكمه، ولهذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: إنك لأنت

(١) الارتشاف ٢ / ٩٥٤ ، والبحر المحيط ١ / ١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ١٦٨ : ١٧٨ ، والمغني ٦٤١، وتعليق الفرائد للدماميني ٢ / ١٢٨ : ١٣٧ والاتقان ٢ / ٢٧٥ .
(٢) من سورة النحل، الآية ٩٢ .

الحكيم، ويرى الفراء من الكوفيين أن إعراب ضمير الفصل بحسب ما قبله أي هو تأكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس.

وفي لغة تميم يرفع الاسم بعد ضمير الفصل فيكون ضمير الفصل مبتدأ، وذكر أبوزيد والجرمي أن لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر . ويتعين إعراب ضمير الفصل مبتدأ في مواضع: الأول: إذا سبق بناسخ ووقع بعد اسم مرفوع . الثاني: إذا سُبق ضمير الفصل باسم ظاهر وتلاه فعل. الثالث: إذا وقع بعد الضمير المنفصل اسم مرفوع وقبله ضمير الشأن. الرابع: إذا وقع بعد الضمير المنفصل فعل وقبله ضمير مقترن بلام الابتداء. الخامس: إذا سبق المنفصل بنكرة كقوله تعالى:[1]

﴿ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ .

ونسب أبو حيان للفراء أن ضمير الفصل الواقع بعده اسم معرف بأل في باب (ما) و (ليس) لا يجوز فى هذا الضمير أن يكون فصلا ، ورفع الاسم بعده هو الوجه عند الفراء فنقول: ما زيد هو القائم وليس زيد هو القائم برفع القائم ، قال أبو حيان : ((وقال الفراء أجيز: كان عبد الله هو أخاك بمعنى هو الأخ لك، ولا أجيز ذلك في زيد وعمرو ، وإن كان بـ(أل) في باب (ما) ، فلا يجوز أن يكون فصلا عند الفراء نحو: ما زيدٌ هو القائمُ ، أو في (ليس) فالرفعُ الوجه عند الفراء نحو : ليس زيدٌ هو القائمُ، ويجوز النصب، وهو الوجه عند البصريين))[2].

والذي ورد عن الفراء فى معانى القرآن عكس ذلك إذ يجيز النصب والرفع في الاسم المقترن بأل بعد ضمير الفصل المسبوق بـ(كان) إن أعربنا ضمير الفصل مبتدأ، وإن اعتبر

(١) من سورة النحل، الآية ٩٢ .
(٢) الارتشاف ٢/ ٩٥٤ .

ضمير فصل لا محل له من الإعراب نصب الاسم الواقع المقترن بأل بعد ضمير الفصل، قال الفراء فى قوله تعالى[1]: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ ﴾: ((فى (الحق) النصب والرفع إن جعلت (هو) اسما أي مبتدأ وليس ضمير فصل رفعت (الحق) بـ(هو). وإن جعلتها عمادا – أي ضمير فصل – بمنزلة الصلة نصبت (الحق) . وكذلك فافعل فى أخوات كان وأظنّ وأخواتها؛ كما قال الله تبارك وتعالى [2]: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ ﴾ تنصب (الحق) لأن (رأيت) من أخوات ظننت. وكل موضع صلحت فيه يفعل أو فعل مكان الفعل المنصوب ففيه العماد ونصب الفعل. وفيه رفعه بـ(هو) على أن تجعلها اسما، ولا بدّ من الألف واللام إذا وجدت إليهما السبيل))[3] .

(١) من سورة الأنفال ، الآية ٣٢ .
(٢) من سورة سبأ ، الآية ٦ .
(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٠٩ .

٨ - إعمال (لا) عمل ليس

قال أبو حيان: ((و(لا) إعمالها قليل جدًّا، حتى إنّ أبا الحسن زعم أنه يُرفع ما بعدها بالابتداء، ومنع النصب، وتبعه أبو العباس ، فهي عندهم لا تعمل عمل (ليس))) [١] ، وتابعه المرادي في نسبة هذا الرأي للمبرد فقال: ((ومنع المبرد، والأخفش، إعمال لا عمل ليس)) [٢]. وبالرجوع إلى المقتضب وجدت به عكس ما نسب إليه، حيث قال: ((وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى، ولا تعمل إلا في النكرة، فتقول: لا رجلٌ أفضلَ منك ، ولا تفصل بينها وبين ما تعمل فيه ؛ لأنها رافعةٌ مجراها ناصبةً)) [٣] . كما ذكر المبرد بيتا بالمقتضب شاهدا على إعمال (لا) عمل ليس وهو:

من صَدَّ عن نيرانها * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ** [٤]

فـ(براح) اسم (لا) العاملة عمل ليس، وخبرها محذوف تقديره: لا براح عندي، أو لا براح لي وهذه لغة قليلة . قال ابن جني معلقا على هذا البيت: ((أَيْ: لَيْسَ عِنْدِي بَرَاحُ)) [٥] ، وفي موضع آخر بالمقتضب قال المبرد: ((قلت: لا رجلٌ في الدار)) [٦] . وبعد عرض النصوص السابقة للمبرد يتضح لنا أن المبرد يثبت إعمال (لا) عمل ليس ، وأن ما نسبه أبو حيان والمرادي له غير صحيح بدليل ما جاء في المقتضب عنه .

---

(١) التذييل والتكميل ٤ / ٢٨١ .
(٢) الجنى الداني ٣٠١ .
(٣) المقتضب ٤/ ٣٨٢ .
(٤) لسعد بن مالك القيسي، (نيرانها): الحرب، والبراح: الزوال من المكان . الكتاب ١ / ٥٨ – ٢٩٦/٢ – المقتضب ٤ / ٣٦٠ – والأمالي الشجرية ٢٣٩/١، ٢٢٣، ٢٨٢، ٢ / ٢٢٤ – والإنصاف ١ / ٣٦٨ ، والخزانة ٤٦٧/١ – ١٧٢/٢ –٣٩/٤
(٥) التمام ص ٣٦١ .
(٦) المقتضب ٤ / ٣٥٩ .

٩ - عمل (لات)

اختلف في عمل (لات) عمل ليس. فأهل الحجاز يشبهونها بـ(ليس) أما بنو تميم فيهملونها. وعند سيبويه وجمهور النحاة أنها تعمل عمل " ليس " فترفع الاسم وتنصب الخبر . ولا يذكر معها الاسم والخبر معا بل يذكر أحدهما . والكثير حذف اسمها[١] ، أما الأخفش فقد أورد له ابن هشام[٢] رأيين الرأي الأول: أنها لا تعمل شيئا. فإن وليها مرفوع ، فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمفعول لفعل محذوف .الرأي الثاني أنها تعمل عمل (إن) فتنصب الاسم وترفع الخبر، وأكد ابن عقيل[٣] الرأي الأول موضحاً أن مذهب الأخفش: أنها لا تعمل شيئا، كما أكد السيوطي[٤] الرأيين ، وفي شرح التسهيل قال ابن مالك : ((وذكر السيرافي أن المرفوع بعد (لات) في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء ، وأن المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل . وكلام الأخفش في كتابه المترجم بـ(معاني القرآن) موافق كلام سيبويه في أن (لات) تعمل عمل ليس على الوجه المذكور .)) [٥] . والذي ورد عن الأخفش في كتابه معاني القران عند تفسيره قوله تعالى[٦] : ﴿ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ قال الأخفش: ((فشبهوا (لات) بـ(ليس) وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون (لات) إلا مع حين. ورفع بعضهم ﴿

(١) الارتشاف ٣ / ١٢١١ ، الهمع ١ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ .
(٢) المغني ص ٣٣٥ .
(٣) المساعد ١/ ٢٨٥ .
(٤) الهمع ١ / ٤٠٢ .
(٥) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٥ .
(٦) من سورة ص الآية ٣ .

وَلاتَ حِينُ مَنَاصٍ ﴾، فجعله في قوله مثل (ليس) كأنه قال (ليس أحد)، وأضمر الخبر)) [1] ، فمن خلال ذلك يتضح لنا أن الأخفش يرى في " لات " إعمالها عمل " ليس " وهو الرأي الذي ذهب إليه سيبويه [2] والجمهور، ولا يذكر معها الاسم والخبر معا ، ولا تعمل إلا في الحين، وهو بذلك ينفي ما نقله عنه ابن هشام ، وابن عقيل والسيوطي في مؤلفاتهم[3] . إلا إذا كان للأخفش في المسألة رأيان أحدهما مثبت بكتابه معاني القرآن، والآخر مروي عنه لكن لم تدل المصادر على راويه فيبعد، أو أنه من المسائل التي قال فيها الأخفش بقولين .

١٠ - الخلاف في عامل النصب في المفعول

اختلف في عامل نصب المفعول، فيرى البصريون أن الفعل وحده هو العامل في الفاعل والمفعول جميعا لأن الفعل له تأثير في العمل أما الفاعل فلا تأثير له في العمل والأصل في الأسماء ألا تعمل ، ويرى الكوفيون [4] أنه الفعل مع الفاعل جميعا لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا والفعل مع الفاعل بمنزلة الشيء الواحد والمفعول يقد بعدهما فدل على أنه منصوب بهما معا ، مثل الخبر الذي يرفع بالمبتدأ والابتداء معا ، وذهب خلف الأحمر إلى أن العامل معنوي، فالعامل في المفعول هو معنى

(١) معاني القرآن ، للأخفش ٢ / ٤٥٣ .
(٢) الكتاب ١ / ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٠ – ٢ / ٢٧٥ .
(٣) المصادر السابقة .
(٤) الإنصاف ١ / ٧٨ .

المفعولية، والعامل في الفاعل هو معنى الفاعلية، ونسب أبو البركات الأنباري والرضي[1] لهشام بن معاوية الضرير أن ناصب المفعول هو الفاعل فقط حيث قال : ((ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: "ظننت زيدا قائما" تنصب زيدا بالتاء ، وقائما بالظن)) [2]

ونسب ابن جني لهشام بن معاوية أن عامل النصب في المفعول به هو الفعل والفاعل جميعا فقال: ((وأما الاستدلال بنحو ضربتك على شيء غير الموضعين المتقدمين فأن يقول قائل إن الكاف في نحو ضربتك منصوبة بالفعل والفاعل جميعا ويقول إنه متصل بهما كاتصاله بالعامل فيه في نحو إنك قائم ونظيره وهذا أيضا وإن كان قد ذهب إليه هشام فإنه عندنا فاسد من أوجه .....)) [3]

واعتقد أن ابن جني توهم في النسبة لكون ابن هشام كوفي المذهب فتوهم أنه موافق لرأيهم السابق، والذي ثبت عنه ونقله النحاة [4] هو أن العامل في المفعول به هو الفاعل فقط[5]

١١ - عامل النصب في المستثنى بـ (إلا)

اختلف في عامل نصب المستثنى بـ(إلا) على وجوه [6] الأول: أنّ ناصبه (إلا) واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه والمبرد والجرجاني ونسبه الأنباري للكوفيين. الثاني: أن ناصبه ما

(١) شرح الكافية للرضي ١ / ٥٣ حيث قال : ((واختلف في ناصب الفضلات ..... وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس ببعيد، لأنه جعل الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما فصار غيره من الأسماء فضلة)).

(٢) السابق .

(٣) الخصائص ١ / ١٠٤ .

(٤) الإنصاف ٧٨/١، شرح الكافية ٢١/١ ، ١٢٨، وتذكرة النحاة ٢ / ٣٣٨، والمساعد ١/ ٤٢٦، وشرح التصريح ١ / ٣٠٩

(٥) انظر هشام بن معاوية الضرير حياته . آراؤه . منهجه ، ص ٢٠٥ .

(٦) تنظر هذه الآراء في الجني الداني ٥١٦ . الهمع ٢٢٤/١ . الإنصاف ٢٦٠/١ . الرضي ٢٢٦/١ .

قبل (إلا) من فعل أو غيره تعديه (إلا) ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه أيضا والسيرافي والفارسي وذكر الشلوبين أنه مذهب المحققين والبصريين وهو ما صح عن الجرجاني.
الثالث: أن الناصب ما قبل (إلا) مستقلاً وهو مذهب ابن خروف واستدل على ما ذهب إليه بما فهمه من كتاب سيبويه. الرابع: أن الناصب فعل مضمر بعد (إلا) تقديره: (أستثني)، وقد حكاه السيرافي عن المبرد والزجاج .
الخامس: أن الناصب (أن) مقدرة بعد (إلا) والتقدير: إلا أن زيداً حكاه السيرافي عن الكسائي .
السادس: أن الناصب (إن) المكسورة المخففة ، مركبا منها ومن لا (إلاّ) حكاه السيرافي عن الفراء. السابع: أن الناصب للمستثنى بإلا هو مخالفته للأول ونقل ذلك عن الكسائي .
وقد نُسب للمبرد في هذه المسألة رأيان: الأول[1] : أن الناصب للمستثنى بـ(إلا) هو الفعل المحذوف وتقديره (أستثني) أو (لا أعني) و (إلا) دليل عليه وبدل منه، وهو ما أرجحه لدلالة النصين السابقين على ذلك فعبارة (كانت (إلا) بدلاً من قولك أعني زيدا، وأستثني) واضحة الدلالة على أن (إلا) بدل من الفعل، ومما يرجح ذلك أيضا مذهب المبرد في ناصب المنادى فقد نص على أن المنادى أيضا منصوب بفعل محذوف نابت عنه (يا) والأصل أدعو فلانا، وقد أشار المبرد إلى ذلك فقال: ((اعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره. وذلك وقولك يا عبد الله؛ لأن يا بدل من قولك أدعو عبد الله، وأريد[2])) . إلا أن كلام المبرد في الكامل[3] يتعارض بعض الشيء مع رأيه في المقتضب وذلك حينما أورد رأي سيبويه في الكامل

(١) أثبت هذا الرأي للمبرد الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة في المقتضب ٣٩٠/٤ وابن جني في الخصائص ٢٧٦/٢ وسر الصناعة ١٤٦/١، والمالقي في رصف المباني ص ٩١ .
(٢) المقتضب ٢٠٢/٤ .
(٣) الكامل ٢٩٢/١ .

فقال المبرد عن رأيه بأنه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له فكيف يكون غير مناقض له ومترجم عنه وقد صح عن المبرد أن العامل هو الفعل الذي نابت عنه (إلا) في حين أن العامل عند سيبويه ما قبل (إلا) حيث قال سيبويه باب ما يكون استثناء بـ(إلا) والوجه الآخر أن يكون اسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبله ، عاملا فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل (عشرون) فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما، وقال أيضا: ((الدليلُ على ذلك أنه يجيء على معنى: ولكنّ زيدا ولا أعنى زيدا، وعمل فيه ما قبله كما عمل (العشرون) في الدرهم إذا قلت عشرون درهما.))[1]

وقال أيضا في باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حيث قلت: له عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله، وذلك قولك: أتاني القوم إلا أباك .....، وانتصب الأب إذ لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ؛ كما أن الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها)) [2] ، ونسبه ابن يعيش للمبرد أيضا وهو نيابة (إلا) عن الفعل (أستثني) قال: ((وأبو العباس المبرد كان يذهب إلى أن الناصب للمستثنى فعل دل عليه مجرى الكلام تقديره أستثني ولا أعني ونحوه))[3] وهذا الرأي يوافق ما قال المبرد في المقتضب. وقال أيضا في موضع آخر: ((وذهب أبو العباس المبرد وأبو إسحاق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى (إلا) نيابة عن أستثني، فإذا قال: أتاني القوم إلا زيدا ، فكأنه قال أتاني القوم أستثني زيدا، وهو ضعيف؛ لأنك تقول: أتاني القوم غير زيد، فتنصب (غيرا)، ولا يجوز

(١) الكتاب ٢/٣١٩.
(٢) الكتاب ٢/٣٣٠ ، ٣٣١.
(٣) شرح المفصل ٨ / ٩ .

أن تقدر بـ(أستثني) غير زيد؛ لأنه يفسد المعنى، وليس قبل (غير) فعل تقيمه مقام الناصب، ولأن فيه إعمال معنى الحرف وإعمال معاني الحروف لا يجوز)) [١].

فالواضح بعد عرض تلك النصوص أن العامل عند سيبويه هو ما قبل إلا مطلقا [٢] فعلا أو اسما، واختار ذلك أيضا المرادي وقال هو الصحيح [٣] ونظيره نصب تمييز العدد فعامله هو لفظ العشرون [٤] في قولنا: (له عشرون درهما) فلا أعرف كيف كون ذلك غير مناقض كما يقول المبرد؟ ويمكن تحليل ذلك بأن المبرد قد فهم كلام سيبويه على مذهبه هو والذي يظهر لي أن كلام المبرد في المقتضب والكامل مخالف لرأي سيبويه .

والذي ورد عن المبرد في حديثه عن عامل الناصب في المستثنى بـ(إلا) جاء في المقتضب هو قوله: ((والوجه الآخر: أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولا ثم تأتي بالمستثنى بعدُ، فإذا كان كذلك فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا....فلما قلت: إلا زيدا كانت (إلا) بدلا من قولك: أعنى زيدا وأستثني ممن جاءني، فكانت بدلا من الفعل)).[٥]

وقال في الكامل: ((فإن كان الفعل مشغولا بغيره ، فكان موجبا لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو جاءني إخوتك إلا زيدا، كما قال تعالى[٦]: ﴿ **فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ** ﴾، ونصب على هذا معنى الفعل و(إلا) دليل على ذلك، فإذا قلت: جاءني

(١) شرح المفصل ٢/ ٧٦ .

(٢) نسب ابن مالك لسيبويه مذهبه في عامل نصب المستثنى بإلا هو (إلا) نفسها شرح التسهيل ٢/٢٧١ ، ٢٧٣ .

(٣) ينظر الجنى الداني ٥١٧ .

(٤) ناصب التمييز هو مميزه بلا خلاف، وإنما عمل مع جموده لشبهه اسم الفاعل في المطلب المعنوي لمعموله، وقبل: وجه الشبه بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة. ينظر أسرار العربية ١٩٨ . حاشية الصبان على شرح الأشموني ١٩٦/٢ .

(٥) المقتضب ٣٨٩/٤، ٣٩٠.

(٦) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

القوم لم يُؤمَن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قال إلا زيدا ، فالمعنى لا أعنى فيهم زيدا أو أستثني ممن ذكرت زيدا . ولسيبويه [1] فيه تمثيل[2] والذي ذكرت لك أبين منه وهو مترجمٌ عما قال غير مناقضٍ له)) [3]

واعتقادي أن هذا هو رأي المبرد في هذه المسألة.

الرأي الثاني: الذي نسب للمبرد فإن بعض النحاة نسبوا للمبرد قولا آخر خلاف ما ذكره في النصين السابقين بالمقتضب والكامل. فنسب للمبرد أن الناصب للمستثنى (إلا) نفسها[4] وهذا مخالف لما جاء عن المبرد في المقتضب والكامل، وقد نسب هذا الرأي للمبرد كل من السيرافي[5] وابن جني[6] وابن يعيش[7] وابن مالك[8] والأنباري[9] والرضي[10] والمالقي[11] والأشموني [12].

ومن ذلك ما ورد في شرح الكافية أن المبرد قال: ((العامل في المستثنى (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها))[13]، وإلى هذا ذهب الأنباري حيث قال: ((اختلف مذهب الكوفيين في

(١) ينظر الكتاب ٢/٣٣٠ ، ٣٣١.
(٢) مراده التمثيل بنصب (عشرون) لما بعدها .
(٣) الكامل ١/٢٩٢ ، ٣ / ٦١٣ .
(٤) ومن الجائز اعتبار الرأي الثاني هو الأول نفسه على اعتبار أن المقصود بـ(إلا) نفسها هو نيابتها عن الفعل (أستثني) أو (لا أعني)، وبذلك يكون للمبرد رأي واحد في المسألة .
(٥) شرح السيرافي ٣/١٠٧ – شرح التسهيل ٢/٢٧٣ .
(٦) الخصائص ٢/٢٧٨.
(٧) شرح المفصل ٢/٧٦.
(٨) شرح التسهيل ٢/٢٧٨.
(٩) الإنصاف ١/٢٦٠.
(١٠) شرح الكافية ١ / ٢٠٧ .
(١١) رصف المباني ٩١.
(١٢) الأشموني ٢/١٤٠.
(١٣) شرح الكافية ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

العامل في المستثنى النصب نحو: قام القوم إلا زيدا ، فذهب بعضهم أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين)) [١] ، وكذلك أورد السيوطي رأيين للمبرد في ناصب المستثنى الأول أنه (إلا) وقال: ((صححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد والثاني أنه بـ (أستثني) مضمرا)) [٢] ، وهذا الثاني يوافق ما ذكره المبرد . والملاحظ أن ابن مالك عزى الرأي الأول لسيبويه أيضا . وهذا خلاف ما عليه سيبويه . وكل هذا يؤكد لنا التعارض في آراء المبرد بين الواردة في كتابه المقتضب وبين المنسوب إليه في كتاب النحاة المتأخرين .

١٢ - الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل

الأصل أن يقع ضمير الفصل بين المبتدأ أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكونا معرفتين أو أن يكون الخبر اسم تفضيل[٣]، ونسب جماعة من النحويين للأخفش جواز الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل، قال ابن مالك في التسهيل: (وربما وقع – ضمير الفصل – بين الحال وصاحبها)) [٤] ،وقال في شرح التسهيل: ((وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول ضربت زيدا هو ضاحكا، وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم[٥]: ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بنصب أطهر.))[٦]، وكذلك ابن عقيل نسب للأخفش فقال:

(١) الإنصاف ١ / ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) الهمع ٣ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
(٣) المقتضب ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٠ المغني ص ٦٤١، الهمع ١ / ٢٢٦ .
(٤) التسهيل ص ٢٩ .
(٥) من سور هود ، الآية ٧٨ وقراءة (أطهرَ) بالنصب قرأ بها ابن مروان وعيسى بن عمر. انظر شواذ ابن خالويه ص ٦٠، والمحتسب ١ / ٢٣٦ .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٦٨ .

((وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول: ضربت زيداً هو ضاحكا. وعلى هذه اللغة قرأ بعضهم: ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بنصب أطهر ، وأجاز عيسى: هذا زيدٌ هو خيرا منك، وقرأ: ﴿ هُنَّ أَطْهَرَ ﴾ بالنصب، وهذا لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه.)) [1] ، وكذلك ابن هشام نسبه للأخفش فقال: ((وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها – ضمير الفصل– كجاء زيد هو ضاحكا، وجعل منه ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ فيمن نصب أطهر ، ولَحَّنَ أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خُرجت على أن (هؤلاء بناتي) جملة ، و (هن) إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ و(لكم) الخبر ، وعليهما فـ(أطهر) حال ، وفيها نظر ،أما الأول فلأن (بناتي) جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميرا عند البصريين ، وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم .)) [2]، وكذلك نسبه السيوطي للأخفش فقال: ((وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: ﴿ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ ﴾ بنصب أطهر ، وتقول : هذا زيدٌ هو خيرا منك ، ورد بأن (أطهر) نُصب بـ(لكم) على أنه خبر (هنَّ) فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي)) [3]

ولكن بالرجوع لكتاب معاني القرآن للأخفش وجدت رأي الأخفش يخالف الذي أورده النحاة السابقين، يقول الأخفش عند تفسيره لقوله تعالى [4]: ﴿ قَالَ يَـٰقَوْمِ هَـٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ، يقول: ((رفع – أي أطهرُ– ، وكان عيسى يقول (هن أطهرَ لكم) وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر ، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة ، التي تسمى الفصل يعني (هي) و (هو) و(هن)، وزعموا أن النصب قراءة الحسن أيضا)) [5]. فكلام الأخفش صريح في النص السابق

(١) المساعد ١ / ١٢١ .
(٢) المغني ص ٦٤١ .
(٣) الهمع ١ / ٢٢٩ .
(٤) هود ٧٨ .
(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .

بإنكار النصب بقوله (وهذا لا يكون) مما يدل على أنه لا يجور عنده الفصل بضمير الفصل بين الحال وصاحبها . وهذا مخالف لما نقل عنه، إلا إذا كان للأخفش في المسألة رأيان أحدهما ذكر في معاني القرآن والآخر ذكر في بعض مؤلفاته المفقودة.

ويؤكد إنكار الأخفش نصب (أطهر) وموافقته لسيبويه وأبي عمرو والخليل ما رواه سيبويه في الكتاب حيث قال : (((هذا باب لا تكون هو واخواتها فيه فصلا . ولكن يكن بمنزلة اسم مبتدأ، وذلك قولك ما أظن أحدا هو خير منك ما أجعل رجلا هو أكرم منك وما إخال رجلا هو أكرم منك لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلا لنكرة وكما أن كلهم وأجمعين لا يكرران على نكرة فاستقبحوا أن يجعلوها فصلا في النكرة كما جعلوها في المعرفة لأنها معرفة فلم تصر فصلا إلا لمعرفة كما لم تكن وصفا ولا بدلا إلا لمعرفة. وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ههنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلا في هذا الموضع فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا وقال احتبى[1] ابن مروان في ذه في اللحن يقول لحن وهو رجل من أهل المدينة كما تقول اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ: ﴿ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡ ﴾ فنصب، وكان الخليل يقول: والله إنه لعظيم جعلُهم (هو) فصلا في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغوا .))[2]

١٣ - إعمال الظرف والجار والمجرور من غير اعتماده على شيء قبله

يعمل الظرف والجار والمجرور عمل الفعل، بشرط اعتمادهما على شيء يكون دعامة لهما وهي النفي، والاستفهام ، والمخبر عنه ، وصاحب الحال والموصوف مذكورا أو مقدرا ،

(١) احتبى الرجل: إذا جمع ظهره وساقيه بعمامته ، وقد يحتبي بيديه الصحاح (حبا) .
(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦.

والموصول[1] ، والمراد بعمل الظرف والجار والمجرور رفعُهما للفاعل، ونصبهما للحال، ولا يعملان النصب في المفعول به الصريح لأنهما بمعنى اللازم (استقر) ، ومن شواهد إعماله قوله تعالى[2]: ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ ﴾ ، و[3]: ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ﴾ ، أما إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور غير معتمدين على شيء قبلهما نحو في الدار رجلٌ ، وعندك مالٌ ففي عملهما خلاف، فالبصريون يمنعون إعماله ويرون أن الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور غير المعتمِد على شيء قبله مرفوع بالابتداء أي مبتدأ مؤخر ، والظرف أو الجار والمجرور خبر مقدم، ولا يصح أن يعمل الظرف أو الجار والمجرور غير المعتمِد على شيء قبله لتعريه من العوامل اللفظية.

أما الأخفش والكوفيون فيرون إعمال الظرف أو الجار والمجرور غير المعتمِد، ونسب أبو البركات الأنباري والعكبري هذه الرأي للمبرد ، قال أبو البركات الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة وذلك نحو قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء)) [4] وتبعه العكبري في نسبة هذا الرأي للمبرد فقال: ((إذا تقدم الظرف على الاسم واعتمد على أحد سبعة أشياء: مبتدأ على أن يكون هو خبرا، أو صفة، أو صلة ، أو حالا ، أو كان معه

(١) انظر الإنصاف ١ / ٥٢ ، واللباب ١ / ١٤٣ ، وشرح شذور الذهب ٤١٠ ، والأسماء العاملة عمل الفعل ٢ / ٧٢٠ .
(٢) من سورة إبراهيم ، الآية ١٠ .
(٣) من سورة المائدة ، الآية ٤٦ .
(٤) الإنصاف ١ / ٥١.

استفهام، حرف نفي ،كان عاملا في (أنَّ) والفعل فإنلم يعتمد على شيء لم يعمل عند سيبويه وعمل عند الأخفش والكوفيين والمبرد))[1] ، وبالرجوع إلى المقتضب والكامل لم أعثر على هذا الرأي الذي نسبه الأنباري والعكبري للمبرد ،كما لم يروه أحد من تلاميذ المبرد، والمشهور عنه هو رأي الجمهور القائل بعدم جواز إعمال الظرف والجار والمجرور الرفع في الفاعل أو النصب في الحال إذا لم يعتمد على شيء قبله كالنفي والاستفهام وغيرهما[2].

١٤ - فعلية أو اسمية (نعم) و (بئس)

نسب ابن عقيل للفراء أن نعم وبئس فعلان، فقال: ((وذهب جماعة من الكوفيين- ومنهم الفراء -إلى أنهما اسمان)) [3] . وبالرجوع إلى معاني القرآن للفراء وجدته يقول : ((وقوله [4]:﴿ نِعْمَ ٱلثَّوَابُ ﴾ ولم يقل: نعمت الثواب، وقال[5] : ﴿ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا ﴾ فأنث الفعل على معنى الجنة ولو ذكّر بتذكير المرتفق كان صوابًا، كما قال (وبئس المهادُ)، و(بئس القرارُ) ، (وبئس المصيرُ) وكما قال (بئس للظالمين بدلاً) يريد إبليس وذرّيته، ولم يقل بئسوا. وقد يكون (بئس) لإبليس وحده أيضًا. والعرب توحد نعم وبئس وإن كانتا بعد الأسماء فيقولون: أما قومك فنعموا قومًا، ونعم قومًا، وكذلك بئس. وإنما

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١ / ١٤٣.
(٢) انظر المقتضب ٢/ ١١٥ - ٣ / ٢٧٤ - ٤/ ٣٠٢ .
(٣) شرح ابن عقيل ٣ / ١٦٠ .
(٤) من سورة الكهف، الآية ٣١ .
(٥) من سورة الكهف، الآية ٣١ .

جاز توحيدهما لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه، إنما أدخلتا لتدلا على المدح والذم، ألا ترى أن لفظهما لفظ فَعَلَ، وليس معناهما كذلك)) [1] فعبارة الفراء تتحدث عن أن (نعم وبئس) فعلان بدليل قوله (ولم يقل نعمت) فتاء التأنيث الساكنة من علامات الفعل الماضي ، كذلك قوله (فأنث الفعل) مع أنه يقصد (حسنت) لكنه يدور حول تأنيث الفعل بالتاء ، أما عبارته (لأنهما ليستا بفعل يلتمس معناه) فهو لا ينفي الفعلية عنهما وإنما ينفي شيئا آخر وهو التماس المعنى .

١٥ - العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار

اختلف العلماء في حكم العطف على الضمير المجرور، فالبصريون يمنعونه إلا في الضرورة بشرط إعادة لفظ الجار مع المعطوف سواء أكان لفظ الجار حرفا أم اسما كقوله تعالى[2] : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴾ ، وكقوله تعالى[3]: ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ ﴾ ويرى الكوفيون ويونس والأخفش والشلوبين وابن مالك وأبوحيان وابن عقيل والسيوطي جوازه دون إعادة الجار واستدلوا على ذلك بوروده في فصيح النثر وصحيح النظم كقول الشاعر :

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤١ .
(٢) من سورة فصلت ، الآية ١١ .
(٣) من سورة البقرة ، الآية ١٣٣ .

فاليوم قَدَّ بِتَّ تَهْجُونا وتَشْتُمنا * فاذهب فما بِكَ وَ الأيَّامِ من عَجَبِ** (١)

بجر (الأيام) عطفا على الكاف المجرور بالباء في (بك) بدون فصل . ونسب إلى الجرمي(٢) أَنَّهُ يجوز إذا أكد بضمير منفصل ، وقد نسب كما مر إلى الكوفيين الإجماع في رأيهم، وهذا الإجماع يشمل الفراء باعتباره أبرز علماء الكوفة لأنهم لم يستثنوا رأي الفراء من إجماع الكوفيين ، وبالرجوع إلى كلام الفراء في معاني القرآن قال في تفسير قوله تعالى(٣): ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ۖ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ ۗ وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟ ﴾ ((﴿والمسجدِ الحرام﴾ مخفوض بقوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد. فقال الله تبارك وتعالى: ﴿وإخراج أهلِه﴾ أهلِ المسجد ﴿منه أكبر عند الله﴾ من القتال في الشهر الحرام. ثم فسر فقال تبارك وتعالى ﴿والفتنة﴾ يريد الشرك أشد من القتال فيه))(٤). وقال في موضع آخر من معاني القرآن عند تفسير قوله تعالى(٥): ﴿ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ

(١) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعرف قائله ٢ / ٣٨٣ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ / ١٩١ ، وشرح المفصل ٢ /٢٨٤، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٦، وشاهده :(فما بك والأيام) حيث عطفت الأيام على الكاف المجرورة بالباء بدون إعادة الجار.

(٢) البحر المحيط ٢ / ١٠١ .

(٣) من البقرة ، الآية ٢١٧ .

(٤) معاني القرآن ١ / ١٤١ .

(٥) من النساء ، الآية ١ .

﴿وَٱلْأَرْحَامَ﴾، قال الفراء: ((فنصب الأرحام، يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها. قال[1] حدثنا الفراء قال: حدثني شريك[2] بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض (الأرحام) قال: هو كقولهم: بالله والرحمِ؛ وفيه قبح، لأن العرب لاتَرُدُّ مخفوضا على مخفوض، وقد كني عنه، وقال الشاعر في جوازه :

نُعَلِّقُ في مثلِ السواري سيوفَنا * وما بينها والكَعْبِ غَوْطَ نفانِفِ**

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه.)) [3] وبعد عرض النصين السابقين للفراء أستطيع أن أقول إن الفراء أثبت المذهبين: الجواز والمنع ، ولكنه حكم على ترك إعادة الجار بالقبح فقال (وفيه قبح) كما حكم عليه بالجواز في الشعر لقلته ومن هنا أستطيع أن أقول إن الفراء لم يكن متابعا للمذهب الكوفي في هذه المسألة لأنه أجازه بضعف وقبحه وجعله في الشعر ، وأرجح ميله إلى المذهب البصري في هذه المسألة.

١٦ - زيادة الواو العاطفة

(١) القائل هنا في هذا الموضع هو راوي كتاب الفراء (محمد بن الجهم ابن هارون الكاتب السِّمَّرِيّ نسبة إلى سمّر بلد بين البصرة وواسط ، ونسبت رواية الكتاب له كان ملازما لمجلس الفراء حينما كان يملي على تلاميذه كتاب معاني القرآن. انظر مقدمة معاني القرآن للفراء .

(٢) قبله في معاني القرآن ١ / ٢٥٢ : (قال: حدثنا الفراء) . فلم أثبته فكيف يروي الفراء عن نفسه ولعله سهو من ناسخ
مخطوط معاني القرآن .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

قال الأنباري: ((ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة[1]، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد)) [2]. وبالرجوع إلى المقتضب وجدت المبرد يقول: ((وقال قوم آخرون: الواو في مثل هذا تكون زائدة. فقوله[3]:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ *وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴾ يجوز أن يكون (إذا الأرض مدت) والواو زائدة. كقولك : حين يقوم زيد حين يأتي عمرو. وقالوا أيضا: إذا السماءُ انشقَّت أذِنتْ لربِّها وحُقَّت. وهو أبعد الأقاويل. أعني زيادة الواو))[4]، وقال المبرد في موضع آخر ((وزيادة الواو غير جائزة عند البصريين)) [5]. فصريح كلام المبرد هو رأي البصريين حيث ضعف قول الكوفيين بقوله (وهو أبعد الأقاويل أعني زيادة الواو) .

(١) اشترط الكوفيون زيادة الواو وقوعها في جواب (لَمَّا) و (حتى) و (إذا)، الأنباري في كتابه الإنصاف لمحي الدين توفيق ص ٢٠٨ .
(٢) الإنصاف، ٣٦٦، المسألة ٦٧ .
(٣) من سورةالانشقاق ، الآية ١ ، ٢ .
(٤) المقتضب ٢ / ٨٠ .
(٥) المقتضب ٢ / ٨١ .

١٧ - إبدال الجملة من المفرد

تبدل الجملة من المفرد كقوله[١]:

إلى اللهِ أَشْكُو بالمدينةِ حاجةً * وبالشامِ أُخْرَى كيفَ يَلْتَقِيَان**

فجملة الاستفهام (كيف يلتقيان) بدل من (حاجة) و (أخرى) أي أشكو حاجتين تعذر التقاؤهما[٢] ، وفي قولهم: عرفت زيدا أبو من هو ؟ تكون عرفت ناصبة لمفعول واحد وهو (زيدا)، و(أبو) مبتدأ، و(مَن) مضاف إليه، و(هو) خبر المبتدأ ، والجملة بدل من المفعول به (زيدا) ، والمبرد يعرب الجملة في موضع الحال وليست بدلا، والأعلم يختار البدل وغلط المبرد في إعرابه لأنها لو كانت حالا لجاز أن تدخل عليها (واو) الحال نحو مررت بزيد وأبوه قائم ، ولا يجوز هنا أن نقول: عرفت زيدا وأبوه من هو، قال الأعلم : ((ثم استدل على جواز إعمال علمت عمل عرفت بما ذكر من الآيات وهوقول قريب، قال : وتقول قد عرفت زيدا أبو من هو ، فزيد منصوب بعرفت، و(أبو من هو) عند المبرد حال، وهو غلط ، لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو كقولك: مررت بزيد وأبوه قائم وأنت لا تقول عرفت زيدا وأبوه من هو فقد بطل الذي قال من الحال. والصواب أن تكون الجملة بدلا من زيد وموضعها نصب كأنك

(١) تنظر المسألة في الكتاب ١ / ١٩٩ ، شرح السيرافي ١ / ٢٥٥ ، شرح المفصل ٦ / ٨٣ ، ٨٦ ، المقرب ١ / ١٤١ ، شرح التسهيل ١٠٨/١ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٧ ، الأشموني ٣ / ١١ .

(٢) المغنى ١ / ٢٠٧ ، والتصريح ٢ / ١٦٢ ، شرح مغني اللبيب المسمى بشرح المزْج للدماميني ١/ ٢٢ ، ٢٣ .

قلت: عرفت أبو من هو))[1] ، وقال السيوطي في الهمع: ((قال أبو حيان: وليس " كيف يلتقيان" بدلا بل استئنافا للاستبعاد ، وكذا " إن ربك " لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع)) [2]

وأجاز ابن مالك[3] إبدال الجملة من المفرد، وساق له عدة شواهد منها: عرفت زيدا أبو من هو. أي عرفت زيدا أبوته، وقول الشاعر :

لقد أذْهلتْنِي أمُّ سَعْدٍ بكلمةٍ * أَتَصْبِرُ يومَ البَيْنِ أم لسْتَ تصْبِرُ** [4]

فجملة الاستفهام (أتصبر يوم البين) بدل من (كلمة)، والكلمة هنا بمعنى الكلام، وقول الآخر:

إلى اللهِ أشكو بالمدينة حاجةً * وبالشام أخرى كيف يَلْتقيان** [5]

فجملة (كيف يلتقيان) بدل من (حاجة)، و[6]: ﴿ **مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ** ﴾، فـ(ما) عملت فيه بدل من (ما) وصلتها، على تقدير: ما يقال لك إلا إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم. ونحو قوله

(١) النكت على كتاب سيبويه للأعلم ص ١٥٠ ، ١٥١ .
(٢) همع الهوامع ٣ / ١٥٤ .
(٣) لا يعرف قائله ، والبيت في شرح التسهيل ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والتسهيل ص ١٧٣، والمغني ٥٩٥ الشاهد رقم ٨٢٢ .
(٤) البيت في شرح التسهيل ٣ / ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، والمساعد ٢ / ٤٣٨ برواية :
(لقد كلمتني أمُّ عمرو بكلمة *** أتصبر يوم البين أم لستَ تصبرُ) ، والمغني ٥٩٥ الشاهد رقم ٨٢٢ ،
(٥) البيت لا يعرف قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣ / ٣٤٠ ، والمساعد ٢ / ٤٣٨ .
(٦) من سورة فصلت ، الآية ٤٣ .

تعالى[1]: ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ ونحو [2]: ﴿ لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ ﴾ فجملة (هل هذا إلا بشر مثلكم ....) بدل من (النجوى) وكقول أبي زبيد الأسدي[3] :

لَمَّا دَنَا مِنِّي سَمِعتُ كَلامَه *** مَنْ أَنْتِ لاقَيتِ أَمرَ سُرُور

قال ابن عقيل[4] : ((" وقد تبدل الجملة من مفرد " نحو عرفت زيدا أبو من هو، فالجملة بدل من (زيد) ، أي أبوته، وفي البسيط[5] منع إبدال الجملة من المفرد، وفي المثال المذكور قولان آخران: الحالية والمفعولية ، بتضمين عرفت معنى علمت المتعدية إلى اثنين وخرج على إبدال الجملة من المفرد)) وبالرجوع إلى كتاب البسيط لابن أبي الربيع وجدته قد تحدث عن البدل ولكنه لم يتحدث عن إنكار أو إقرار إبدال الجملة من المفرد بل لم يتطرق إليها ابن أبي الربيع .

١٨ - إعراب ما يقع بعد (أي) التفسيرية

ورد في اللسان (أيا) : ((قال أبو عمرو: سألت المبرد عن (أي) مفتوحة ساكنة ما يكون بعدها فقال: يكون الذي بعدها بدلا ويكون مستأنفا ويكون منصوبا)) ، فكيف يسأل أبو عمرو المتوفى سنة ١٥٧ هـ المبردَ المتوفي سنة ٢٨٥ هـ إلا إذا كان هناك تحريف ، ونسبه الدماميني للمبرد في شرحه للمغني حيث ذكر الدماميني عند حديثه عن (أي) واستعمالاتها قال ابن هشام في المغني: ((وحرف تفسير تقول : عندي عسجد أي

(١) من سورة الجاثية ، الآية ٣٢ .
(٢) من سورة الأنبياء ، الآية ٣ .
(٣) البيت في شرح التسهيل ٣ / ٣٤٠ منسوبا له .
(٤) المساعد ٢ / ٤٣٨ .
(٥) تحدث ابن أبي الربيع عن البدل في البسيط ١ / ٣٨٧ : ٤٠٩ .

ذهبٌ ، وغضنفرٌ أي أسدٌ وما بعدها عطف بيان على ما قبلها . أو بدل لا عطف نسق دائما. خلافا للكوفيين وصاحبَي المستوفي والمفتاح ؛ لأنا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما و لا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه .)) [1] وعلق الدماميني في شرحه للمغني على قول ابن هشام السابق بقوله: ((خلافا للكوفيين وصاحبَي المستوفي والمفتاح وأبي العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو الزاهد عنه)) [2] وحدث في عبارة الدماميني خطئان: أحدهما: زيادته على كلام ابن هشام بقوله (وأبي العباس المبرد) فإن هذا الرأي القائل بإعراب ما بعد (أي) التفسيرية عطف نسق بإسقاط حرف العطف لم يثبت عن المبرد ، الخطأ الثاني في عبارة الدماميني هو قوله (على ما حكاه ابن خالويه عن أبي عمرو) فإن ابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ أخذ وسمع وروى عن أبي عمر الزاهد غلام ثعلب المتوفى سنة ٣٤٥ هـ ، ولم يأخذ عن أبي عمرو المنوفى سنة ١٥٧ هـ لبعد الفترة الزمانية بينهما ، فلعل عبارة شرح الدماميني بها تحريف بزيادة الواو بعد (عمر) فإنه يقصد أبا عُمَر الزاهد غلام ثعلب فزاد واوا بعد (عمر) تحريفا .

(١) المغني ص ١٠٦ .
(٢) انظر مغني اللبيب المسمى بـ(شرح المزج) للدماميني ١ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ .

١٩ - تقديم معمول اسم الفعل عليه

هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون ووافقهم الفراء من الكوفيين لا يجوزون تقدم معمول اسم الفعل عليه، فلا يجوز أن نقول : زيدا ضَرَابِ ، ولا الدرسَ كَتَابِ؛ وذلك لأن اسم الفعل ضعيف في العمل لعدم تصرفه [١] وفرعيته عن الفعل، فلايصح عندهم إعمال اسم الفعل متأخرا .

أما الكسائي وباقي الكوفيين غير الفراء فقد أجازوا واستدلوا بالقياس والسماع ، أما القياس فقد أجازوا تقديم معمول اسم الفعل عليه وحجتهم أن اسم الفعل نائب عن الفعل، والفعل يتقدم معموله عليه ، فكذلك ما ناب عنه، كما أنها واقعة موقع الأمر، والأمر يتقدم معموله عليه ، وأما من ناحية السماع فقد استدلوا بقوله تعالى [٢] : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ ، فـ(كتابَ) مفعول به لاسم الفعل (عليكم)، وقد جاء متقدما على عامله، والتقدير: عليكم كتابَ الله أي الزموه، كما استدلوا بقول الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا * إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا** [٣]

فقد دل ظاهره على تقدم المفعول به (دلوي) على اسم الفعل (دونكا) الذي هو بمعنى خذ، والأصل: دونك دلوي، فدل ذلك على جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه، وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون وأجابوا عن أدلتهم بالآتي :

---

(١) فمن لا يتصرف في نفسه لا يصرف في معموله بالتقديم

(٢) من سورة النساء ، الآية ٢٤ .

(٣) رجز لرجل جاهلي من بني أسد، في الأمالي ١ / ١١٠ ، والمغني ٧٩٤ ، والهمع ٣ / ١٠٣ – ٣ / ١٤٠، والمائح بالهمز: الذي ينزل إلى البئر ليملأ الدلو، والماتح بالتاء الذي يقف على شفير البئر ويستخرج الدلاء منها .

* بالنسبة للدليل القياسي فردوا عليه بأن الفعل يستحق أن يعمل في الأصل وهو متصرف في نفسه فتصرف في عمله. أما اسم الفعل فلا يستحق في الأصل أن يعمل النصب وإنما عمل لقيامه مقام الفعل وهو غير متصرف في نفسه فينبغي ألا يتصرف في عمله فوجب ألا يتقدم معموله عليه .

* أن (كتاب) في الآية ليس مفعولا به، بل هو منصوب على المصدر وهو مؤكِّد لنفسه، والعامل فيه مقدر أي كَتَبَ اللهُ ذلك كتابًا عليكم، ثم حذف الفعل وأضيف المصدر لفاعله ، و(عليكم) في الآية ليس اسم فعل، بل هو جار ومجرور متعلقان بالفعل المحذوف، والراجح ما رآه البصريون لعموم الآية لأنه قد جاء قبل الآية[1]: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ ، فالتحريم يستلزم الكتابة، فدل على أن ذلك مكتوب، ويؤيده قراءة الشاذ [2] : ﴿ كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ ﴾ بصيغة الفعل الماضي.

كما رُدَّ على الكوفيين في استدلالهم بالبيت بعدة أوجه منها أن (دلوي) مبتدأ، وليس مفعولا به مقدم، (دونكا) اسم فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ، والعائد محذوف تقديره دلوي دونكه، ووقوع الخبر جملة طلبية سائغ عند الجمهور، الوجه الثاني: أن (دونك) في البيت ليس اسم فعل، بل هو ظرف مكان في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو (دلوي)، الوجه الثالث أن (دلوي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه

(١) من سورة النساء ، الآية ٢٣ .

(٢) قراءة : (كَتَبَ اللهُ عليكم) بصيغة الفعل قرأ بها أبو حيوة ومحمد بن السميفع اليماني . المحتسب ٢٨٦/١ ، ٢٨٧ ،
والكشاف ١ / ٣٩١ ، والقراءات الشواذ للعكبري ١ / ٣٧٨ ، و البحر المحيط ٣ / ٢١٤ ، الدر المصون ٢ / ٣٤٦ .

دلوي فدونكا، الوجه الرابع: أن (دلوي) مفعول به لفعل محذوف تقديره خُذ دلوي، و(دونك) مفسِّرَةً أو ظرفا في محل نصب على الحال. والراجح رأي البصريين لأن أدلة الكوفيين احتملت التأويل، والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطَلَ به الاستدلال، وبهذا تظهر ميزة الأصل على الفرع فوجب أن يتميز الأصل عن الفرع.

وقد تعارض النقل لدى بعض النحاة المتأخرين لرأي الفراء في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. فنقل أبو البركات الأنباري في الإنصاف عن الفراء عدم جواز التقديم حيث قال: ((ذهب الكوفيون إلى أن (عليك) و(دونك) و(عندك) في الإغراء يجب تقديم معمولاتها عليها . نحو زيدًا عليك، وعمرًا عندك، وبكرا دونك، وذهب البصريون إلى عدم جواز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين)) [1] فيتضح لنا من خلال ما أورده الأنباري أن الفراء يؤيد رأي البصريين القائل بعدم جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . غير أني وجدت نصا للبغدادي في الخزانة ينكر ما أورده الأنباري عن رأي الفراء . قال في الشاهد الرابع والخمسين بعد الأربعمائة – بعد أن تحدث عن المسألة وذكر ما أورده الأنباري عن رأي الفراء: ((وقوله إن الفراء تبع البصريين مخالفا لنص كلامه. فإنه صرح بجواز عمله مؤخرا ومحذوفا))[2]، وبالرجوع إلى كتاب معاني القرآن للفراء عند تفسيره لقوله تعالى[3]: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، نجده يقول: ((وقوله كتاب الله عليكم كقولك: كتابا من الله عليكم ، وقد قال بعض أهل النحو: معناه : عليكم كتاب الله. والأول أشبه

(١) الإنصاف ١ / ٢٢٨ .
(٢) الخزانة ٦ / ٢٠٢ .
(٣) من سورة النساء ، الآية ٢٤ .

بالصواب وقلما تقول العرب: زيدا عليك أو زيدا دونك . وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله . وقال الشاعر:

يَا أَيُّهَا المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا * إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمِدُونَكَا**

الدلو رفع كقولك: زيد فاضربوه . والعرب تقول: الليلُ فبادروا، والليلَ فبادروا، وتنصب (الدلو) بمضمر في الخلفه كأنك قلت دونك دلوي دونك)) [1] .

فمن خلال النص السابق للفراء في معاني القرآن يتضح لنا رأي الفراء في المسألة وهو جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه . وهو ما ذهب إليه الكوفيون. وبذلك ينتفي ما نسبه الأنباري للفراء لأنه مخالف لما ورد في معاني القرآن للفراء .

٢٠ - وقوع أن المخففة من الثقيلة بعد الخوف المؤول بالعلم

ورد في شرح التسهيل في الجزء الذي أكمله ابن الناظم من شرح أبيه رحمه الله: ((ولا يمتنع أن تجري أن المصدرية بعد الخوف المؤول بالعِلم لتيقن المخوف مجراها بعد العِلم، فيرتفع الفعل بعدها، لأنها المخففة من الثقيلة ، قال سيبويه [2] : (ولو قال : أخشى أن تفعل ، يريد أن يخبره أنه يخشى أمرا مشتهرا عنده أنه كائن جاز ، وليس وجه الكلام)) [3] ، فمن خلال توثيق هذا النص تبين لي : أولا: أن عبارة ابن الناظم ((ولا يمتنع أن تجري أن المصدرية بعد الخوف المؤول بالعِلم فيرتفع الفعل بعدها)) صوابها ((ولا يمتنع أن

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦٠ .
(٢) الكتاب ٣ / ١٦٧ ، وشرح كتاب سيبويه ٣ / ٤٠٥ ، ٤٠٧ .
(٣) شرح التسهيل ٤ / ١٣ .

تجري أن المخففة من الثقيلة بعد الخوف المؤول بالعِلم، فيرتفع الفعل بعدها)) ولعله سهو من الناسخ . ثانيا: بالنسبة لكلام سيبويه الذي نقله صوابه كما جاء بالكتاب [1] :((ولو قال: أخشى أن لا تفعل)) فسقط منه (لا)، وهذا مما يؤكد الخطأ في العبارة السابقة. أما عن التعارض في النقل عن سيبويه، أو ما فهم على غير وجهه فقد تناول الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بعضا منه في مقدمته لتحقيق المقتضب[2]

٢١ - الفصل بين فعل الشرط وجوابه بالجار والمجرور

نسب ابن السراج للكسائي أنه يجوز الفصل بين الشرط وجوابه بالجار والمجرور فقال: ((.....وأجازوا: "إنْ تأتني زيدا أضرب" إلا أن البصريين يقولون بجزم الفعل بعد (زيد) وأبى الكوفيون جزمَه، وكان الكسائي يجيز الجزم إذا فرق بين الفعلين بصفة . الجار والمجرور . نحو قولك: إنْ تأتني إليك أقصدْ))[3] فالكسائي في هذا النص الذي ساقه ابن السراج يجيز جزم جواب الشرط وإن فرق بين الشرط والجواب الجار والمجرور لأن العرب توسعت فيهما ما لم تتوسع في غيرهما، والذي ورد في معاني القرآن للفراء: ((ومن فرق بين الجزاء وما جَزَم بمرفوع أو منصوب لم يفرق بين جواب الجزاء وبين ما ينصب بتقدمة المنصوب أو المرفوع ، تقول : إن عبد الله يقم قم أبوه، ولا يجوز أبوه يقم، ولا تجعل مكان الأب منصوبا بجواب الجزاء. فخطأ أن تقول: إن تأتني زيدا تضرب، وكان

(١) الكتاب ٣ / ١٦٧ .
(٢) المقتضب ١ / ١٢١ : ١٣٠ .
(٣) الأصول ٢ / ٢٣٦ .

الكسائي يجيز تقدمةَ النصب في جواب الجزاء، ولا يجيز تقدمة المرفوع ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد في الفعل راجعٌ ذكر الأول، فلم يستقم إلغاء الأول . وأجازه في النصب لأن المنصوب لم يعد ذكره فيما نصبه ، فقال: كأن المنصوب لم يكن في الكلام. وليس ذلك كما قال؛ لأن الجزاء له جواب بالفاء. فإن لم يستقبل بالفاء استقبل بجزم مثله ولم يُلق باسم، إلا أن يضمر ذلك الاسم الفاء. فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب الأسماء ومرفوعها لا غير، واحتج بقول الشاعر:

وللخيلِ أيامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا * ويَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَها الخَيْرَ تُعْقِبِ** [1]

فجعل (الخير) منصوبًا بـ(تعقب). و(الخير) نعت للأيام. ولو أراد أن يجعل (الخير) منصوبا بـ(تعقب) لرفع (تُعْقِب) لأنه يريد: فالخيرُ تُعقبه.))[2] فالكسائي والبصريون يجيزون تقديم المنصوب بجواب الشرط على الجواب، فقد تقدم المفعول به المنصوب بجواب الشرط (تُعقب) على الجواب نفسه (تُعقب)، والتقدير تُعقبه الخيلُ الخيرَ فقدم وأخر، وقيل الخيرَ بالنصب صفة للأيام أي أيامها الصالحة أو الطيبة وعليه فلا فصل، والفراء يمنع تقديم المنصوب بجواب الشرط على الجواب .

٢٢ - الجزم بـ (لو)

(١) لطفيل الغنوي وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٤٢٣ ، والخزانة الشاهد ٦٩٠ ، وشرح أبيات معاني القرآن ٥٣ .
(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٦ .

الأصل في (لو) أنها أداة شرط غير جازمة لأنها موضوعة للشرط في الزمن الماضي ، وذهب ابن الناظم إلى أن أكثر المحققين أنها لا تستعمل في غير المضي، وقيل تأتي للمستقبل بمعنى "إنْ" ، وقال ابن مالك: ((واستعمالها في المضي غالبا ، فلذلك لم يجزم بها إلا اضطرارا ، واطرد ذلك على لغة)) .

ونسب ابن مالك[١] والمرادي[٢] وابن هشام[٣] والأشموني[٤] إلى ابن الشجري أنه أجاز الجزم بـ(لو) في الشعر ، وبالرجوع إلى الأمالي الشجرية وجدت أن ابن الشجري قد ضعف الجزم بـ(لو) وقصره إن ورد على الضرورة وجعله قليلا قال ابن الشجري معلقا على بيت الشريف الرضي[٥] :

إنَّ الوفاءَ كما اقترحتَ فلو تَكُنْ * حَيًّا إذا ما كنتَ بالمُزْدادِ**

((جزم بـ(لو) وليس حقها أن يجزم بها لأنها مفارقة لحروف الشرط وإن اقتضت جوابا ، كما تقتضيه "إن" الشرطية، وذلك أن حرف الشرط ينقل الماضي إلى الاستقبال، كقولك: إن خرجت غدا خرجنا، ولا تفعل ذلك "لو" ، وإنما تقول: لو خرجت أمس خرجنا، وقد جاء الجزم بـ لو) في مقطوعة لامرأة من بني الحارث بن كعب[٦] :

---

(١) شرح التسهيل ٤ / ٩٣ .
(٢) الجنى الداني ص ٢٨٦ .
(٣) المغني ٣٥٧ .
(٤) شرح الأشموني ٤/ ٤٢ .
(٥) ديوانه ١ / ١٨٦ ، والخزانة ١١ / ٣٠٠ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٠٦ .
(٦) الأمالي الشجرية ٢ / ٨٣ ، وشرح أبيات المغني ٥ / ١٠٦ ونصب (فارسا) بفعل مضمر فسره المذكور بعده ، و(ما) زائدة، المُلحم: موضع التحام المحاربين، الزُّمَّيل: الجبان الضعيف، النِّكْس: الذي لاخير فيه من الرجال، الوَكِل: العاجز الذي يوكل أمره إلى غيره، والمِيْعَة: النشاط وهو أول جري الفرس، ولاحق الآطال: ضامر الخواصر، والنَّهْد العظيم المشرف من الخيل .

فارسا ما غادروه مُلْحَما * غيرَ زُمَّيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِلْ**

لو يَشَأْ طار به ذو مَيْعَةٍ * لاحِقُ الآطالِ نَهْدٌ ذو خُصَلْ))** [1]

وقال ابن الشجري في موضع آخر: ((ولو من الحروف التي تقتضي الأجوبة، وتختص بالفعل، ولكنهم لم يجزموا به، لأنه لا ينقل الماضي إلى الاستقبال، كما تفعل حروف الشرط، تقول : لو زارني زيدٌ أمسِ أكرمتُه، وربما جزموا به في الضرورة)) [2]

وقيل في تخريج الشاهد أن (يشأ) مقصور وليس مهموز وإنما همز للضرورة الشعرية كما يقصر الممدود في الشعر، وخرجه ابن هشام[3] على أنه من لغة من قال شا يشا بألف ثم أبدلت الألف همزة ساكنة مثل العأ لم والخأتم في العا لم والخاتم قال الرضي : ((وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يجز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا نحو يَشَا في يَشَاء)) [4]

وهذا الذي نفيته عن ابن الشجري من إجازته الجزم بـ(لو) في الشعر قد نفاه أيضا البغدادي عن ابن الشجري فقال :((وما نقلوه عن ابن الشجري من أنه جوز الجزم بـ(لو) في الشعر غير موجود في أماليه ، وإنما أخبرنا بأنها جزمت في بيت)) [5]

٢٣ - إضافة النيف إلى العشرة

(١) الأمالي الشجرية ١ / ٢٨٧ ، وانظر أيضا الخزانة ١١ / ٣٠٠ .
(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ٨٣ .
(٣) المغني ٣٥٨ .
(٤) شرح الشافية للرضي ٣ / ٣٩ .
(٥) الخزانة ١١/ ٢٩٩ .

اختلف في حكم النيف إلى العشرة فالبصريون[1] يمنعون الإضافة لتنزيل الاسمين منزلة الاسم الواحد ، فكما لايجوز إضافة الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك ههنا، قال سيبويه: ((وأما خمسةَ عشرَ وأخواتها، وحاديَ عشرَ وأخواتها فهما شيئان جُعلا شيئا واحدا، وإنما أصل خمسةَ عشرَ : خمسةٌ ، وعشرةٌ ، ولكنهم جعلوه بمنزلة حرف واحد))[2]

ونسب السيرافي للفراء رأيا يخالف ما ورد عنه، قال السيرافي : ((واعلم أن الفراء ومن وافقه يجيز إضافة النيف إلى العشرة فتقول: هذا خمسةَ عشرٍ وأنشدوا فيه :

كُلِّفَ من عنائِه وشِقوتِه * بنت ثماني عشرةٍ من حِجَّته**[3]

وإذا كان عشر مضافا وجب عند الفراء إضافة النيف إلى عشر كقولك: هذا خمسةُ عشرِك وللاحتاج له وعليه موضع غيرُ هذا))[4]

وبرجوعي لكتاب معاني القرآن للفراء وجدت عكس ما نسب للفراء، قال الفراء: ((وأما قوله[5]: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ فإن العرب تجعل العدد مابين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبا في خفضه ورفعه ، وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحدا، فلم

(١) انظر الإنصاف ١ / ٣٠٩ .
(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٧ ، ٢٩٨ .
(٣) لنقيع بن طارق وهو في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤ ، ٢٤٢، وشرح أبياته ص ٧٠، وشاهده: إضافة الثماني إلى عشرة في الشعر.
(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٠٩، وانظر الإنصاف ١ / ٣٠٩ ، وشرح الكافية ٣ / ١٣٥ وائتلاف النصرة ٤٣ .
(٥) من سورة يوسف ، الآية ٤ .

يضيفوا الأول إلى الثاني فيخرج من معنى العدد، ولم يرفعوا آخره فيكون بمنزلة بعلبكّ إذا رفعوا آخرها))[1]

فكلام الفراء واضح في عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة وهو مبني على فتح الجزأين يفهم هذا من قوله: ((منصوبا في خفضه ورفعه ..... فلم يضيفوا الأول إلى الثاني)).

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٢ ، ٣٣ .

المبحث الثاني

أ - آراء الصرفية

ب - أوهام في الشواهد وبعض النصوص

أ - آراء صرفية

٢٤ - القول بأن الهاء من حروف الزيادة

نسب بعض النحاة المتقدمين وتابعهم بعض المتأخرين للمبرد أن الهاء ليست من حروف الزيادة ، فقد قال ابن جني: ((أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة قال: إنها تأتي منفصلة لبيان الحركة)) (١)

وورد في شرح المفصل: ((وقد أخرجها أبو العباس من حروف الزيادة واحتج بأنها لم ترد إلا في الوقف نحو ارمه واغزه واخشه. قال: فلا أعدها مع الحروف التي كثرت زياداتها)) (٢) والصحيح الذي ورد عن المبرد في المقتضب عكس ذلك فقد أثبت المبرد في المقتضب أن الهاء من حروف الزيادة فقد قال في باب معرفة الزوائد ومواضيعها : ((وهي عشرة أحرف: الألف ، واليا، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء ، واللام ، والميم)) (٣) ، وقال المبرد أيضا في موضع آخر: ((فأما ما يزاد في مثل قولهم: أمهات، وهي في الإفراد: أم ، وكذلك قولهم: يا أُمَّتِ، ويا أبتِ في النداء . فإن الهاء في يا أُمَّتِ ويا أبتِ بدل من ياء الإضافة..... فأما أمهات فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد . تزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت . ولو قلت أمهات لكان هذا على الأصل ، ولكن أكثر ما يستعمل أمهات في الإنس، وأمات في البهائم فكأنها زيدت للفرق ، ولو وضع كل واحدة في موضع الآخر لجاز ولكن الوجه ما ذكرت لك)) (٤)

فهذه النصوص الواردة عن المبرد تؤكد أن المبرد يعتبر الهاء حرفا من حروف الزيادة .

---

(١) سر الصناعة ١ / ٦٣ ، وانظر اللسان (زيد) .
(٢) شرح المفصل ٥ / ٣١٦ .
(٣) المقتضب ١ / ٥٦ .
(٤) المقتضب ٣ / ١٦٩ .

٢٥ - إبدال الهمزة من أحرف العلة

تبدل الهمزة من الواو والياء في مواضع منها إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلت في فعله الماضي نحو صائم وقائم والأصل: صاوم وقاوم، فإن صحت العين في الفعل الماضي صحت في اسم الفاعل أيضا نحو عاين وعاور ففعليهما عَينَ وعَورَ ، لأن الإعلال في هذا الموضع يحمل فيه اسم الفاعل الفرع على الفعل الماضي الأصل فإن أعل الأصل أعل الفرع وإن صح الأصل صح الفرع [١]

قال ابن جني : ((إِنَّ العَيْنَ إِذَا قُلِبَتْ هَمْزَةً جَرَتْ لِقُوَّةِ العَيْنِ مَجْرَى الهَمْزَةِ الأَصْلِيَّةِ ، وَلِذَلِكَ قَالَ سِيبَوَيْهِ [٢] فِي تَحْقِيرِ قَائِمٍ : قُوَيْئِمٌ ، قَالَ : ((فَأَجْرَيْتُهُ مَجْرَى هَمْزَةِ سَائِلٍ))[٣]

والنقل هنا بتصرف لأن لفظ سيبويه : (ثائر) بالثاء قال في باب تحقير الأسماء التي تثبت الأَبدالُ فيها وتلزمها: ((فمن ذلك قائل وبائع تقول قُيَوِئِم وبُوَيْئِع ..... فهذه الهمزة بمنزلة همزة ثائر وشاء)) [٤]

---

(١) انظر شرح ابن عقيل ٤ / ٢١١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٦٣ ، وانظر أيضا الأصول ٣ / ٥٩ و سر الصناعة ٢ / ٨٠٩ ، والخصائص ١ / ١٤١ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ – ١٢/٣ وشرح الشافية للرضي ١ / ٢١٥ ، ٢٥٩ .

(٣) التمام ص ١٧٨ ، مع ملاحظة أن (سائر) ، و (ثائر) يجمعهما موضع واحد من مواضع قلب أحرف العلة همزة، وهو إذا وقعت الواو أو الياء عينا لاسم فاعل أعلت في فعله الماضي فإنها تقلب همزة نحو صائم وبائع ، وإنما وقع الإعلال هنا حملا للفرع (اسم الفاعل) على الأصل (الفعل الماضي) بدليل أنه إذا صحت الياء أو الواو في الماضي صحت كذلك في اسم الفاعل نحو عاين وعاور وفعلهما عَيِن وعَوِر .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٦٢ ، ٤٦٣ .

كما نسبه ابن جني لسيبويه أيضا في المنصف، فقال: ((قيل : الهمزة في " شائِك ، ولائِث " وإن كانت مبدلة فهي بدل من حرف أصلي ، وهو العين ، والعين أقوى من اللام ، وإذا أبدلت العين همزة جرت مجرى الهمزة الأصلية . ألا ترى أن سيبويه يقول في تحقير " قائم ، ونائم : قُوَيْئِم ، ونُوَيْئِم" كما تقول في تحقير "سائل: سُوَيْئِل" يجرى المبدل في هذا الموضع مجرى الأصل ، وخالفه أبو عمر في ذلك فقال: أقول: "قُوَيِّم، ونُوَيِّم" فأزيل الهمزة لزوال ألف "فاعل" من قبلها . ويدل على صحة مذهب سيبويه في إقرار الهمزة مع زوال ألف " فاعل " وأنها تجري مجرى الهمزة الأصلية : قول العرب في " أدْؤر : آدُرٌ" على تقدير الهمزة ، وكان قياس قول أبي عمر أن يقولوا : " أوْدُر " فيردوا الواو ، لزوال الضمة عنها ؛ كما قال: إنه يزيل الهمزة من " قائم " إذا قال : " قُوَيّم " لزوال ألف " فاعل" من قبلها، ولم نرهم قالوا : " أوْدُر" ولكن أجروها مجرى الهمزة الأصلية ، فقالوا: "آدُرٌ"[1]، كما قالوا في تقديم همزة " أرْؤُس : آرُس " فافهم ذلك ، فقد ثبت من هذا أن الهمزة المبدلة إذا كان بدلها عن العين جرت مجرى الهمزة الأصلية)) (٢)

(١) رجل آدَرُ بالمد وتخفيف الراء مثل آدَم وهو عظيم الخصيتين ، ولا يقال : آدُرٌ بتشديد الراء ، وجمعه : أُدْرٌ مثل أحمر وحُمْر ، وقد أَدِرَ الرجل يَأْدِر ويأدَرُ أَدَرًا إذا انتفخت خصيتاه، والاسم : الأُدْرَة . وأصل آدَر : أَأْدَر مثل آمَن وآجَر وأَثَر وآخَر وأدَم ، اجتمعت همزتان في أول الكلمة الأول متحركة مفتوحة ، والثانية ساكنة ، فقلبت الثانية الساكنة حرف مد مجانس لحركة الأولى وهو الألف ، وإنما قلبت الثانية دون الأولى لأن الثقل حصل بالثانية دون الأولى . إصلاح المنطق ١٨٣ ، أدب الكاتب ٣٧٨ ، اللسان (أدر) ، شرح ابن عقيل باب الإبدال ٤ / ٢١٠ .

(٢) المنصف ٢ / ٩٢ .

ب - أوهام في الشواهد وبعض النصوص

٢٦ - دعوى استشهاد سيبويه بأبيات لم ترد عنه في الكتاب

ومما نسب لسيبويه أيضا خطأ ما ورد في قول ابن الشجري [١] : ((وفيما أنشده سيبويه أيضا من هذا قوله :

أتاني عن أميَّ نَثا حديثٍ * وما هو في المَغِيبِ بِذِي حِفَاظِ** [٢]

وبالرجوع إلي فهارس كتاب سيبويه لم أعثر على بيت حسان في الكتاب المطبوع، ولم أجد في الكتاب أبياتا من قافية الظاء ، وقد أشار محقق الأمالي[٣] الدكتور محمود الطناحي إلى عدم صحة هذه النسبة لسيبويه .

ومما نسب لسيبويه خطأ أيضا ما ورد في قول ابن الشجري [٤] في الأمالي الشجرية : ((وأنشد سيبويه :

ألا يا إنَّنِي سِلْمٌ * لأهلِكَ فاقْبَلِي سِلْمِي** [٥]

أراد : ألا يا هذه)) [٦]. وبالرجوع إلى كتاب سيبويه المطبوع وفهارسه لم أعثر على هذا البيت فيه .

---

(١) الأمالي الشجرية ٢ / ٣٢٠ .
(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٥٢ وهو في الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ . ٢ / ٣٢٠
(٣) الأمالي الشجرية ١ / ١٩١ .
(٤) الأمالي الشجرية ٢ / ٣٢٠ .
(٥) البيت في اللسان (سلم) برواية : (أنائل إنني سلم) ، والأمالي الشجرية ٢ / ٧٠
(٦) الأمالي الشجرية ٢ / ٧٠ ، المجلس التاسع والثلاثون .

أيضا مما نسب لسيبويه خطأ ما ورد في قول ابن الشجري: ((واختلفوا في الترخيم على اللغة الأخرى فأجازه سيبويه وأنشد فيه أبياتا ، ..... ومثلُ هذا فيما أنشده قولُ ابن أحمر :

أبو حَنَشٍ يُؤرِّقنا وطَلْقٌ * وعَمَّارٌ مثلَ صَدْرِ الرُّمحِ نالا**

أراد : أُثَالة ، وأنشد قبله ليُعلِمَ أن القوافي منصوبة :

أرَى ذَا شيْبَةٍ حَمَّالَ ثِقْلٍ * وَأَبْيَضَ مِثْلَ صَدْرِ الرُّمْحِ نالا** [1]))[2].

وكرر العيني ما نسبه ابن الشجري إلى سيبويه فقال : ((وأنشد سيبويه في كتابه بيتا آخر قبل قوله (أبو حنش) وهو: أرى ذا شيبة)) [3] . وبالرجوع إلى كتاب سيبويه المطبوع وفهارسه لم أعثر على بيت ابن أحمر فيه ، وقد عثرت على هذا البيت المنسوب لابن أحمر في كتاب شرح أبيات سيبويه للنحاس [4] ، أما في شرح السيرافي لأبيات سيبويه فقد جاء مكان بيت ابن أحمر بيت آخر، وتفسيري لهذا أنه يحتمل أمرين: الأول أن هذه النسبة جاءت خطأ لسيبويه وتناقلها العلماء ، الثاني أن هذه النسبة صحيحة و لعل في كتاب سيبويه المطبوع نقصا[5] .

(١) البيت في ديوان ابن أحمر ص ١٣٠
(٢) انظر الأمالي الشجرية ١ / ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٢
(٣) انظر المقاصد النحوية ٢ / ٤٢٢
(٤) انظر شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٩١
(٥) أشار إلى هذا الاحتمال الدكتور محمود الطناحي في تحقيقه للأمالي الشجرية ٢ / ١٩٢ هامش ٢ ،وذكره أيضا محقق الاقتراح ١٢٧.

٢٧ - دعوى استشهاد سيبويه ببعض شعر بَشَّار بن بُرْد

أيضا مما نسب خطأ ما تداوله بعض العلماء [١] من أن سيبويه قد احتج في كتابه ببعض من شعر بشار بن بُرْد[٢] تقربا إليه؛ لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، ومعلوم أن بشار من الشعراء المولدين، قال السيوطي في الاقتراح[٣]: ((أول الشعراء المحدثين: بشار بن برد ، وقد احتج سيبويه في (كتابه) ببعض شعره تقربا إليه لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره)) وذكر المرزباني في الموشح[٤] أن الأخفش خطَّأ بشارا في بعض أشعاره ، فهجاه بشار ، فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى ، وصار يحتج بشعره في كتبه ؛ ليكف عن هجائه ، ثم ذكر أن بشارا بلغه عن سيبويه أنه خطأه في بعض أشعاره فهجاه بقوله :

أَسِيبوَيهِ يا ابنَ الفارِسِيَّةِ ما الَّذي * تَحَدَّثتَ عَن شَتْمِي وَما كُنتَ تَنبُذُ ؟**
أَطَلتَ تُغَنّي سادِراً في مَساءَتي * وَأُمُّكَ بِالمَصرَينِ تُعطي وَتَأخُذُ**

وبمراجعتي لكتاب سيبويه لم أعثر على بيت واحد منسوب لبشار بن برد ، فلعل ذلك من المقولات التي تداولت خطأ بين العلماء وفي المراجع ولا أساس لها من الصحة ، أو أن في كتاب سيبويه نقص .

---

(١) ذكر ذلك السيوطي في الاقتراح ص ١٢٦ ، .

(٢) من المعروف أن بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧ هـ أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم، فقد ختم الشعر بإبراهيم بن هَرْمة المتوفى سنة ١٧٦ هـ آخر من يحتج بشعره ، الاقتراح ص ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) الاقتراح ص ١٢٦ .

(٤) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء للمرزباني ص ٢٨٧ .

٢٨ - نسبة بيت لغير صاحبه

جاء في كتاب إيضاح المنهج لابن ملكون قال ابن ملكون معلقا على كلام ابن جني في التنبيه : ((قد قَالَ أبو الفتحِ فى كتابِ التَّمَامِ فى أشعارِ هُذَيل خِلافَ ما قَالَ هنا قال هُنَاكَ : فى قولِ عبدِ مَنَافِ بن ربع:

غُرَّ الثَّنَايَا كَالأَقَاحِي إِذَا * نَوَّرَ صُبْحَ المَطَرِ المُنْجَلِي** [١]

والظرف الذى هو (إذا) متعلقٌ بالكافِ أى يُشبه الأقاحى في هذا الوقتِ ، ولايكونُ إذا حالا من الأقاحي؛ لأنَّ ظرفَ الزمانِ لايكونُ حالاً من الجُثَّةِ ، كما لايكونُ خبراً عنها ولاصلةً ولاصفةً لها ، فهذا كما ترى خِلافَ ما تقدَمَ فى بيتِ الخَثْعَمِيّ مِنْ أَنَّ (إذا) لاينصبُها أبدا ما قبلَها ؛ لِمَا فيها من معنى الشرطِ المُسْتَحِقَّةُ هى به صدرَ الكلامِ كأسماءِ الاستفهامِ ، وأنَّ العاملَ فيها جوابُها المتأخرُ عنها ، كما أنَّ العاملَ فى الاستفهامِ أبداً ما تأخَّرَ عنه .)) .

والصواب أن هذا البيت لم أعثر فيما تحدث فيه ابن جني من شعر عبد مناف كما لم أعثر عليه في شعر عبد مناف، فلعله قد التبس على ابن ملكون . وبالبحث وجدت أن هذا البيت للمتنخل الهذلي في شعره في شرح أشعار الهذليين للسكري [٢] .

(١) هذا البيت للمتنخل الهذلي في شعره في شرح أشعار الهذليين للسكري ٢ / ١٢٥٣ .
(٢) شرح أشعار الهذليين للسكري ٢ / ١٢٥٣ .

٢٩ - إدخال نص للفارسي في كتاب الأصول لابن السراج

في كتاب الأصول لابن السراج وجدت نصا لأبي علي الفارسي في المتن مع كلام ابن السراج ووضع بين معقوفتين مع أن الفارسي تلميذ ابن السراج . قال : ((وجدته مضروبا عليه في كتاب أبي علي الفارسي أعزه الله)) [١] ولا أعرف سبب ذلك الوهم خاصة أن كتاب الأصول لابن السراج لم يمله ابن السراج على تلاميذه ومريديه كما فعل الفراء في معاني القرآن، فكان يملي وتلميذه محمد بن الجهم السِّمَّرِي يكتب، فإذا ما وجدنا عبارة حدثنا الفراء بالكتاب عرفنا أن المتكلم هو راوي الكتاب وليس الفراء لاستحالة أن يروي الفراء عن نفسه، أما صاحبنا ابن السراج فلم يمل على أحد كتابه، ولذلك يغلب على ظني أن عبارة: ((وجدته مضروبا عليه في كتاب أبي علي الفارسي أعزه الله)) هي من وضع الناسخ ، والله أعلم .

أما عن تعدد آراء أبي علي الفارسي في المسألة الواحدة، وما أكثرها ! فلقد كان متابعا في ذلك لصاحبه أبي الحسن الأخفش، ولظاهرة تعدد آراء العالم في المسألة الواحدة أسباب[٢]، كما أن هناك أُسسا لترجيح أحد قولي العالم في المسألة الواحدة [٣] لكن هذا يخرج عن موضوع البحث .

---

(١) الأصول لابن السراج ٣ / ٢٠٧ .

(٢) من أسباب تعدد آراء العالم في المسألة الواحدة خِلاج الخاطر وتَعادي المناظر ، والنزعة إلى الصيال وشهوة المغالبة ، ونضج الملكة النحوية واتساع المعرفة ، ومنها أن ما يجيزه العالم فيما يعرض له قد يضطره للاعتداد برأي كان قد رأى عدم الاعتداد به . انظر الأصول النحوية في الحجة ٢ / ٣١٣ .

(٣) منها أن يكون أحد القولين معللا ، والآخر مرسلا فيؤخذ بالمعلل ويُتأول المرسل ، ومنها إذا كان القولان مرسلين غير معللين أو تساوى فيهما التعليل فيرجح ما كان أوفق لرأي الجمهور ويكون هو ما اعتزمه العالم واستقر عليه ، ومنها إذا كان القولان متضادين ونص العالم على أنه رجع عن أحدهما فيرجح القول الذي أثبته واستقر عليه، ومنها إذا تعارض القولان مرسلين بدون تعليل فيرجح القول المتأخر زمانا على المتقدم ويعتبر القول به انصراف عن القول الأول، ومنها إذا تعارض القولان وكرر أحدهما غير مرة ، والآخر ذكر مرة واحدة ، رجح القول المكرر لكثرة ذكره . المصدر السابق .

الخاتمة

المتتبع لآراء بعض النحاة المتقدمين خاصة سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفراء، وابن السراج وغيرهم المنسوبة إليهم في كتب النحاة المتأخرين مثل الإنصاف في مسائل الخلاف، وشرح المفصل لابن يعيش، وشروح التسهيل، ومغنى اللبيب، وهمع الهوامع، وشرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، والأشموني. وغيرها من كتب النحاة المتأخرين يجد كثيرا من التعارض، بين أقوال النحاة المتقدمين التي ذكروها في مصنفاتهم، وبين ما ثبت في كتب المتقدمين. وقد لاحظت أن بعض المؤلفين كانوا يعتمدون على سابقيهم في نسبة الآراء ثقة منهم في السابقين، ولقد كان لهذا التعارض العديد من الأسباب في اعتقادي منها أن بعض العلماء المتقدمين وخاصة الأخفش والمبرد كان يقول في المسألة الواحدة بقولين، أو أنه كان يرجع عن رأيه الأول إلى رأي آخر، ومنها أن بعض العلماء لم يصلنا من مؤلفاتهم إلا القليل النادر أو لم يصل إلينا ، فكان الاعتماد الأوحد على ما روي عنه، وبعضهم أيضا كان يعتمد على الإلقاء وتدوين التلاميذ خلفه، ومنها أيضا المناظرات والمساجلات والمحاورات العلمية التي دارت بين البصريين والكوفيين وتناقلها الناس عن طريق الرواية ، فدُوِّنَ بعضُها وترك الآخر، ولا ننسى العصبية المذهبية والقبلية التي كانت تغذي بعض هذه المناظرات، كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في اضطراب بعض آراء النحاة المتقدمين أمثال سيبويه، والأخفش، والمبرد، والكسائي، والفراء، وغيرهم. فدار هذا البحث حول ظاهرة التضارب والتعارض بين أقوال المتقدمين من النحاة. وقد جمعت في هذا البحث تسعة وعشرين رأيا نسبت على غير وجهها وهي على النحو التالي:

سيبويه خمسة آراء هي:

١- تمثيله بـ(سائر) بالسين والصحيح (ثائر) بالثاء ٢ – دعوى استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار ٣ – نوع التنوين في (جوارٍ) ٤ – دعوى استشهاد سيبويه بأبيات لم ترد في الكتاب ٥ – تغيير في عبارة سيبويه في شرح التسهيل

الأخفش أربعة آراء هي :

١- إعراب الفعال الخمسة ٢ – الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل

٣ – عمل (لات) ٤ – وقوع الماضي حالا

المبرد تسعة آراء هي :

١ – إعمال الظرف والجار والمجرور من غير اعتماده على شيء

٢ – إعراب ما يقع بعد (أي) التفسيرية

٣- الخلاف في حرفية أو اسمية (ما) المصدرية

٤ – إعمال (لا) عمل ليس ٥ – زيادة الواو العاطفة

٦ – (سَلامُ عليكم) بدون تنوين ٧ – مجيء المضارع بمعنى الأمر في قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ ٨ – القول في أن الهاء من حروف الزيادة ٩ – عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)

الكسائي رأي واحد، وهو: الفصل بين فعل الشرط وجوابه بالجار والمجرور

هشام بن معاوية الضرير رأي واحد ، هو: الخلاف في عامل النصب في المفعول

الفراء خمسة آراء هي:

١ – فعلية أو اسمية (نعم) و (بئس) ٢ – رفع الاسم المعرف بأل بعد ضمير الفصل ٣ – العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ٤ – تقديم معمول اسم الفعل عليه ٥- إضافة النيف إلى العشرة

أبو على الفارسي رأي واحد: إدخال نص منسوب لأبي علي الفارسي في كتاب الأصول لابن السراج

ابن جني رأي واحد هو : نسبة بيت لغير صاحبه

ابن الشجري رأي واحد هو : الجزم بـ(لو)

ابن أبي الربيع رأي واحد هو : إبدال الجملة من المفرد

وأنا أوصي الباحثين والمحققين تحري الدقة عند تخريج آراء النحاة ونسبتها حتى يزول هذا الاضطراب في نسبة بعض الآراء لأصحابها ، ولا أقول إني قد أحصيتها جميعا، وأسأل الله أن أكون قد وفقت في توضيح ما استطعت أن أجمعه من هذه الآراء .

فهرس المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق رجب عثمان محمد، طبعة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨ م.
- أسرار العربية، للأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، ط المجمع بدمشق بدون تاريخ.
- الأشموني ومعه حاشية الصبان، ط عيسى الحلبي بمصر، بدون تاريخ .
- إصلاح الخلل الواقع في جمل الزجاجي، لابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة النشرتي، بيروت، ١٤٢٤ هـ.٢٠٠٣ م.
- إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق محمد عبدالسلام هارون، طبعة دار المعارف، بدون تاريخ .
- الأصول في النحو، لابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي، طبعة الرسالة، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
- الأصول النحوية والصرفية في الحجة لأبي علي الفارسي، تأليف محمد عبد الله قاسم ، دار البشائر للطباعة دمشق ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد عزوز، عالم الكتب، ١٩٩٦ م .
- الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطي، تحقيق حمدي عبد الفتاح، مكتبة الآداب بالقاهرة،
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- الأمالي الشجرية لابن الشجري، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦ م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف ومعه الانتصاف، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة بيروت، ١٤٠٧هـ .
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم بحر المرجان، طبعة عالم الكتب، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م
- إيضاح المنهج، لابن ملكون الإشبيلي في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني وعليها حاشية الشلوبين، رسالة دكتوراه للباحث، ثلاثة أجزاء ، جامعة الأزهر .
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، مطابع النصر الحديثة بالرياض .
- البيان فى غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ .
- التبيان فى إعراب القرآن، للعكبري ، مكتبة الدعوة بالأزهر.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق زهير سلطان، وزارة الثقافة والإعلام ببغداد، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م.
- التذييل والتكميل، لأبي حيان الأجزاء ١ : ١٢ تحقيق حسن هنداوي، ط كنوز إشبيلية، الرياض .
- التذييل والتكميل، لأبي حيان، رسائل جامعية، جامعة الأزهر ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤، المكتبة المركزية بالقاهرة .
- تسهيل الفوائد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ط دار الكتاب العربي- مصر، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .
- التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق أحمد ناجي القيسي، وخديجة الحديثي، وأحمد مطلوب، راجعه مصطفى جواد. مطبعة العاني، بغداد ١٣٨١ – ١٩٦٢م.

- التمام في شرح أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري، لابن جني، تحقيق للباحث، مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة تحت الطبع .
- تهذيب اللغة، للأزهري، طبعة الهيئة العامة للتأليف والنشر، مصر، تحقيق مجموعة من العلماء ١٣٨٤ ، ١٣٨٧ – ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك شرح الألفية، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن سليمان .الكليات الأزهرية ، ١٩٧٧م .
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤ هـ– ١٩٨٤ م .
- الجنى الداني فى حروف المعاني، للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، طبعة بيروت ١٤١٣هـ .
- الحجة فى علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، الجزء ٢،١ ،تحقيق على النجدي وغيره ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م .
- الحجة فى علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق كامل مصطفى . ط بيروت ١٤٢١ هـ ٢٠٠١ م .
- الحماسة، بترتيب الأعلم الشنتمري، تحقيق مصطفى عليان، طبعة جامعة أم القرى ١٤٢٣هـ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون .مطبعة الخانجي ١٤١٨هـ ١٩٩٧م .
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية ١٤٠٧هـ –١٩٨٧م.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع، للشنقيطي، تحقيق محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩ هـ ١٩٩٩ م.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق علي محمد معوض وآخرين، طبعة دار الكتب العلمية .
- ديوان الحطيئة ، تحقيق مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م .
- ديوان الحماسة، لأبي تمام، تحقيق عبد المنعم أحمد صالح، ط الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر ١٩٩٦م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي تحقيق أحمد الخراط، دمشق ١٣٩٥هـ
- روح المعاني، للألوسي، طبعة دار الفكر بيروت، ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧ م .
- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف ١٤٠٠هـ .
- سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق حسن هنداوي، طبعة دمشق ١٤٠٥ هـ .
- شرح أبيات سيبويه، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩ م .
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون. دار هجر ١٤١٠هـ .
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، طبعة دار الفكر، بدون تاريخ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، طبعة الأوقاف العراقية .
- شرح الشافية، للرضي، مع شرح شواهده، محمد نور ،محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت ١٤٠٢ هـ
- شرح شذور الذهب ، لابن هشام تحقيق محمد محي الدين، طبعة المكتبة العصرية بيروت، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨ م .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وكتاب منحة الجليل، لمحمد محى الدين دارالتراث ١٤٠٠هـ .
- شرح الكافية، للرضي، طبعة دار الكتب العلمية بيروت ١٤١٥ هـ. ١٩٩٥ م .
- شرح كافية ابن الحاجب، للرضي، القسم الأول المجلد ١ ، ٢ تحقيق يحيى بشير مصري، القسم الثاني المجلد ١ ، ٢ تحقيق حسن حفظي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية الرياض ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، طبعة جامعة أم القرى ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء الأول والثاني، تحقيق رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، طبعة الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م ، ١٩٩٠م .
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
- شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة مكتبة المتنبي بالقاهرة ١٤١١هـ -١٩٩٠م.
- شرح التسهيل، للمرادي، تحقيق محمد عبد رب النبي ، مكتبة الإيمان بالقاهرة ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .
- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، لابن هشام، تحقيق محمد عبدالعزيز النجار ١٤٠١هـ-١٩٨١م بمصر.
- العين للخليل، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، وزارة الثقافة العراقية .
- الكامل فى اللغة والأدب، للمبرِّد، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، طبعة دار النهضة .
- الكامل فى اللغة والأدب، للمبرِّد، تحقيق محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة ، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م .
- الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة الجيل بيروت ١٤١١ هـ -١٩٩١م.

- الكشاف، للزمخشري، وبذيله أربعة كتب، طبعة الريان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- لسان العرب، لابن منظور محمد بن مكرم الأنصاري ، طبعة دار المعارف بمصر .
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار الكتاب اللبناني بيروت ١٩٥٥م.
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق علي النجدي، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦ هـ . ١٩٦٦ م .
- المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنى تحقيق محمد عبد القادر عطا، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، تحقيق السيد عبد العال وآخرين، طبعة قطر ١٤١٢هـ .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، طبعة الرحمانية، ١٩٣٤هـ .
- المسائل العضديات، لأبي علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، طبعة وزارة الثقافة بدمشق ١٩٨٦ م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق عبدالمنعم بركات، طبعة أم القرى بمكة ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م
- مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبى طالب، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م .
- معانى القرآن، للأخفش الأوسط ، تحقيق فائز فارس . طبعة الصفاة بالكويت ، ١٩٩١م.
- معانى القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق هدى محمود قراعة. طبعة الخانجي، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

- معانى القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار، طبعة عالم الكتب، ١٤٠٣هـ .
- معانى القرآن وإعرابه، للزجاح، تحقيق عبدالجليل شلبي، طبعة دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للعيني، تحقيق محمد باسل ، بيروت ١٤٢٦ هـ .
- المقتصد فى شرح الإيضاح، للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان المطبعة الوطنية .
- المقتضب، للمبرِّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، نسخة مصورة عن طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .
- المنصف، لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، طبعة الحلبى بمصر، ٣٧٣هـ.
- الموسوعة الشعرية، الإصدار الثالث، للمجمع الثقافي بأبى ظبي، إشراف حاتم الضامن وآخرين، ١٩٩٧ - ٢٠٠٣ م .
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ، للمرزباني، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
- النوادر، لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق سعيد الخوري، بيروت، ١٣٨٧هـ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، طبعة الخانجي ١٣٢٧ هـ - ١٩٠٦ م.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، ط دار الكتب العلمية، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م .

فهرس موضوعات البحث

الموضـــــــوع	الصفحة
المقدمة	٤٩٣
المبحث الأول : الآراء النحوية	٤٩٦
١- نوع التنوين في (جوارٍ)	٤٩٧
٢ – وقوع الماضي حالا	٤٩٨
٣ – مجيء المضارع بمعنى الأمر في قوله تعالى: ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾	٤٩٩
٤ – علامة الإعراب في الأفعال الخمسة	٥٠٢
٥ – الخلاف في حرفية أو اسمية (ما) المصدرية	٥٠٤
٦- حذف التنوين من المبتدأ النكرة في قولهم : (سَلامُ عليكم) بدون تنوين	٥٠٦
٧ – رفع الاسم المعرف بأل بعد ضمير الفصل في باب (ما) و (ليس)	٥٠٧
٨ – إعمال (لا) عمل ليس	٥١٠
٩ – عمل (لات)	٥١١

الموضـــــــوع	الصفحة
١٠ – الخلاف في عامل النصب في المفعول به	٥١٢
١١ – عامل النصب في المستثنى بـ(إلا)	٥١٣
١٢- الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل	٥١٨
١٣ – إعمال الظرف والجار والمجرور من غير اعتماده على شيء قبله	٥٢١
١٤ – فعلية أو اسمية (نعم) و (بئس)	٥٢٢
١٥ – العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار	٥٢٣
١٦ - زيادة الواو العاطفة	٥٢٦
١٧ – إبدال الجملة من المفرد	٥٢٧
١٨ – إعراب ما يقع بعد (أي) التفسيرية	٥٢٩
١٩ – تقديم معمول اسم الفعل عليه	٥٣١
٢٠ – وقوع (أن) المخففة من الثقيلة بعد الخوف المؤول بالعلم	٥٣٤
٢١ – الفصل بين فعل الشرط وجوابه بالجار والمجرور	٥٣٥
٢٢ – رفع الاسم المعرف بأل بعد ضمير الفصل	٥٣٧
٢٣ –إضافة النيف إلى العشرة	٥٣٩

الموضـــــــوع	الصفحة
المبحث الثاني أ – آراء صرفية	٥٤١
٢٤ – القول بأن الهاء من حروف الزيادة	٥٤٣
٢٥ – إبدال الهمزة من أحرف العلة	٥٤٤
ب – أوهام في الشواهد وبعض النصوص	٥٤٦
٢٦ – دعوى استشهاد سيبويه بأبيات لم ترد في الكتاب	٥٤٧
٢٧ – دعوى استشهاد سيبويه ببعض شعر بشار بن برد	٥٤٩
٢٨ – نسبة بيت لغير صاحبه	٥٥٠
٢٩ – إدخال نص منسوب للفارسي في كتاب الأصول لابن السراج	٥٥١
الخاتمة	٥٥٢
فهرس المصادر والمراجع	٥٥٥
فهرس موضوعات البحث	٥٦٢
ملخص البحث	٥٦٥

ملخص البحث

يدور هذا البحث حول الاضطراب الذي وقع في نسبة بعض آراء علماء النحو المتقدمين خاصة سيبويه، والأخفش، والمبرد، والفراء، وابن السراج وغيرهم والتي نسبت على غير وجهها ، فالمتتبع لهذه الظاهرة يجد كثيرا من التعارض، بين أقوال النحاة المتقدمين التي ذكروها في مصنفاتهم، وبين ما ثبت في كتب المتقدمين. وكان لهذا التعارض العديد من الأسباب منها أن بعضهم كان يقول في المسألة الواحدة بقولين، أو أنه كان يرجع عن رأيه الأول إلى رأي آخر، ومنها أن بعض العلماء لم يصلنا من مؤلفاتهم إلا القليل النادر، أو لم يصل إلينا، فكان الاعتماد الأوحد على ما روي عنه، وبعضهم أيضا كان يعتمد على الإلقاء وتدوين تلاميذه خلفه كالفراء في معاني القرآن، ومنها أيضا المناظرات والمجالس العلمية التي دارت بين البصريين والكوفيين تناقلها الناس عن طريق الرواية ، فدُوِّنَ بعضُها وترك الآخر، ومنها سهو الناسخ ، أو الاضطراب في فهم العبارة على الوجه المراد .كل هذه العوامل وغيرها كانت سببا في اضطراب بعض آراء النحاة المتقدمين فدار هذا البحث حول ظاهرة التضارب والتعارض بين أقوال المتقدمين من النحاة، وفهمها على غير وجهها، وإثبات الوجه المراد بعد تحليله وتوثيقه .